المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵎⴻⵔⵔⴰⵙ ⵏⵜⵎⵣⴳⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵔⵔⵉⵜ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

التربية على القيم

بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي

تقرير رقم: 17/1

يناير
2017

www.csefrs.ma

فهرس الموضوعات

مقدمة

4 التربية على القيم رافعة أساسية لتنمية وتأهيل الرأسمال البشري

5 سياق وطني ودولي متحول بمرجعيات جديدة للتربية على القيم

6 أهداف أساسية للتربية على القيم في فضاءات المنظومة التربوية ومحيطها

القسم الأول: التربية على القيم بالمنظومة التربوية، واقع وتحديات

8 مكتسبات ينبغي ترصيدها وتطويرها

9 صعوبات واختلالات لا تزال قائمة

10 إشكاليات هيكلية

11 تحديات تسائل قدرات المنظومة التربوية المتعلقة بالتربية على القيم

القسم الثاني: آفاق التطوير والتغيير

16 أولا: المبادئ الموجهة التي يستند إليها هذا التقرير

16 ثانيا: مجالات التربية على القيم

16 المجال الأول: المناهج والبرامج والتكوينات

17 المجال الثاني: الوسائط المتعددة والفضاء الرقمي

18 المجال الثالث: الحياة المدرسية والجامعية والممارسات المواطنة

19 المجال الرابع: الفاعلون(ات) التربويون(ات)

20 المجال الخامس: علاقة المؤسسة التربوية بالمحيط والشراكات مع الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني

21 المجال السادس: البحث العلمي والتربوي

22 المجال السابع: الفئات في وضعية إعاقة وفي وضعيات خاصة والفئات المعرضة أو الحاملة للهشاشة

توصيات ختامية

26 أولا: وضع برنامج عمل وطني وجهوي للتفعيل

26 ثانيا: إعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم مؤطر للتدابير التربوية والشراكات

27 ثالثا: إطار مرجعي عام لمنظومة القيم المستهدفة ومجالات التربية عليها

30 رابعا: تنويع المقاربات والأساليب في تفعيل المقترحات والتوصيات، مع مراعاة تكاملها وانسجامها

30 خامسا: تعزيز أدوار الرصد والتقييم المنتظم

31 سادسا: من أجل إنجاح تفعيل توصيات التقرير

33 **الإحالات**

التربية على القيم رافعة أساسية لتنمية وتأهيل الرأسمال البشري

1- تكتسي القيم والتربية على فضائلها أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، لكونها تُعتبر أحد مرتكزات الحياة الإنسانية في جانبيها الفردي والاجتماعي. لذلك، تعد التربية على القيم مسؤولية متقاسمة تضطلع بها المدرسة، إلى جانب الأسرة ووسائل الإعلام، وباقي المؤسسات التي تؤدي وظائف ذات صلة بالتربية والتثقيف والتأطير. ذلك أن التأكيد على الدور المركزي للمدرسة في هذا الشأن اعتباراً لمكانتها في حياة كل فرد، وبالنظر للفترة الزمنية التي يقضيها فيها، لا يعني تخلي باقي فعاليات وهيئات المجتمع عن القيام بمهامها، بقدر ما هو تأكيد على تكامل الأدوار مع اختلاف الوظائف [1].

2- يعد الارتقاء بالتربية على القيم رسالة تربوية تفرض ذاتها بإلحاح على المجتمعات المعاصرة. غير أن الاضطلاع بها يسائل بالدرجة الأولى المنظومات التربوية، ويجعل مسؤوليتها مركزية، ودورها حاسماً ودائم الراهنية.

3- تشكل القيم تفضيلات جماعية ومعيارية، تحيل على أساليب للوجود والتصرف، يرى فيها الأفراد أو الجماعات مُثُلاً عليا، توجد في عمق الحياة اليومية، وفي الفكر والخطاب، والسلوك والممارسة، وتُعتبر في الكثير من الأحيان مَصدراً للقرارات والأحكام العملية. فهي تمثل نسقاً مرجعياً ثلاثياً: بعضها يأخذ شكل نماذج متوخاة، وآفاقاً للفعل، رغم كونها تبدو مثالية بعيدة المنال داخل الواقع كالمساواة؛ وبعضها يمثل مبادئ فعلية للسلوك لأجل تدبير الحياة الفعلية، كالنزاهة، والتسامح، والاستقامة؛ فيما يكون بعضها الآخر معايير عملية عامة للحكم على الممارسة، أو التجديد، أو التغيير، من قبيل المصلحة والفعالية والنجاعة [2].

4- انطلاقاً مما سبق، تشكل القيم مبادئ ومعايير متقاسمة لتوجيه المفاهيم والتمثلات والأحكام (التقييمات) والسلوكات والمواقف والاتجاهات والمسوغات التي يتم إضفاؤها على الفكر والممارسة والسلوك. وتشغل موقع المرجعيات المؤطّرة والموجّهة لغايات العيش المشترك. كما ترتبط بسيرورة الواقع البشري وبدينامية المجتمعات وتحولاتها.

5- تنهل القيم من مختلف مرجعيات المجتمع الدينية والتاريخية والسياسية والثقافية والحقوقية، ومن روافده المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وتشكل بذلك الحافز الضامن للتعبئة المستدامة من أجل تعزيز الهوية والانتماء، والتعريف بها وصيانتها والدفاع عنها، وتثمين العمل الإنساني، مع ضمان التفاعل مع الحضارات والثقافات الأخرى، واستثمار غنى الاختلاف والتنوع في بناء المشترك الإنساني. إلى جانب ذلك، تُعد القيم شرطاً أساسياً لبناء المجتمع المواطن والديمقراطي، وللنهوض بالحقوق والحريات وصيانتها، وللتطور المجتمعي والارتقاء الإنساني للأفراد والجماعات.

6- في ضوء ذلك، ينطلق المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في تقريره عن « التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي»، من اعتبارات أساسية، في مقدمتها :

- الأهمية الخاصة التي تكتسيها منظومة القيم والتربية عليها، مما يجعلها في صميم انشغالات الدولة والمجتمع، وفي صلب النقاش العمومي حول المدرسة وأدوارها الاجتماعية والثقافية والتأهيلية؛
- كونها تمثل أحد مداخل تكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتنميته بشكل مستدام [3]، وفرصة موصولة لمساءلة وتعميق النظر في قدرة المنظومة التربوية على التنشئة والإدماج القيمي؛
- كون تعزيز التربية على القيم يُعد رافعة للاضطلاع الأمثل بمختلف وظائف المنظومة التربوية، والارتقاء بجودتها على المستويات التنظيمية والمؤسساتية والبشرية والتربوية والمادية؛
- كون آثار التربية على القيم لا تهم ميادين التعليم والتكوين والتأهيل والبحث فقط، بل تمتد أيضاً إلى عمق التنمية البشرية والبيئية. وهو ما تؤكده التقارير الوطنية والدولية حول التنمية البشرية حينما تعتبر أن تعزيز المنظومة القيمية، بكامل أبعادها الأخلاقية والسياسية والحقوقية والبيئية، لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، يشكل

أحد المسارات القوية والوازنة في الرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي، وتحسين أوضاع الأفراد، والارتقاء المستمر بمؤشرات التنمية البشرية والبيئية [4]، في علاقتها بالإنصاف والمساواة، وتحقيق الديمقراطية، ومحاربة التهميش والهشاشة [5]

-7 تشكل التربية على القيم مكوناً مُهَيكلاً لبنية وظائف المدرسة، ولا سيما وظيفتها المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والتربية والتثقيف، عن طريق الممارسة والقدوة. ذلك أن المدرسة فاعلٌ اجتماعي وثقافي وقيمي، وإحدى آليات الإدماج الاجتماعي والثقافي للمتعلمين والمتعلمات، وتقوية الروابط الاجتماعية، وتحقيق تماسك المجتمع. إلى جانب كونها وظيفة أفقية للمنظومة التربوية لا يمكن عزلها عن باقي الوظائف المناطة بها. كما أنها أحد أركان المنهاج المدرسي الهادف، علاوة على التشبع بالقيم، إلى التمكن من اللغات والمعارف والكفايات.

-8 من ثَم، فالارتقاء بالتربية على القيم يُعد من المهام والمسؤوليات الأساسية للمنظومة التربوية [6]، مما يجعلها مدعوة على الدوام إلى تعبئة قدراتها وطاقاتها البشرية ومواردها المعرفية والمادية كافة، حتى تجعل من القيم واقعاً ملموساً، يجسده الاقتناع والالتزام والممارسة لدى المتعلمين(ات) والفاعلين(ات) التربويين(ات) بمختلف أصنافهم.

-9 انطلاقاً من ذلك، يَتبَنَّى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في تصوره للتربية على القيم مقاربة شاملة تستدعي الأبعاد النفسية والسلوكية والاجتماعية والمدنية والثقافية والبيئية، والجوانب المرتبطة باللغات والمعارف والكفايات، مع إعطاء أهمية خاصة للوسائط التكنولوجية الجديدة اعتباراً للمكانة الوازنة التي أضحت تحتلها لدى الأجيال الحالية، وخصوصاً في حياتها ومواقفها وتمثلاتها للذات وتفاعلها مع الغير.

سياق وطني ودولي متحول بمرجعيات جديدة للتربية على القيم.

-10 يندرج هذا التقرير ضمن سياقات وطنية ودولية أهم ما يميزها:

- دينامية الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية التي شهدها المغرب، والتي تُوِّجت بدستور 2011. وهو الدستور الذي أفرد لمنظومة القيم المشتركة التي على مختلف مكونات الأمة التشبع بها والتحلي بفضائلها، عناية خاصة، سواء في ديباجته أم في العديد من فصوله، في مقدمتها :

- ارتكاز الحياة الاجتماعية على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحرية والكرامة والمساواة بين الجنسين، والمواطنة المسؤولة؛

- تبوأ الدين الإسلامي مكانة الصدارة في الهوية المغربية؛

- التشبث بالوحدة الوطنية والترابية، وتلاحم مقومات هويتها المتعددة المكونات والمتنوعة الروافد؛

- التشبث بقيم الانفتاح والاعتدال والوسطية والتسامح والإبداع والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية.

- تأكيد الخطب الملكية على الأهمية القصوى لترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، والتلازم القائم بين الديمقراطية والتنمية البشرية والبيئية؛ وتعزيز قيم السلوك المدني، مع التشديد على دور المدرسة في تنمية التربية على القيم.

- التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، خاصة على المستوى العائلي والأسري، وانخراطه في المنظومة الدولية ومواثيقها المتعلقة بحقوق الانسان والمرأة والطفل، والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين، ومناهضة التعذيب، وحقوق ذوي الإعاقات وذوي الوضعيات الخاصة، وبرامج الإدماج التدريجي لأطفال الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية قانونية.

- سيرورة الملاءمات المرتبطة بالتشريعات والقوانين الوطنية، وإرساء آليات لاحترام حقوق الإنسان[7]؛
- التحولات التي شهدتها توجهات المجتمع المغربي نحو تثمين التعدد الثقافي واللغوي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، وتأكيد أهمية النشاط الجمعوي المدني[8]؛
- تنامي الظواهر المُخِلة بمختلف الحقوق لدى الأطفال والفتيان والشباب، ذكوراً وإناثاً، داخل المدرسة وخارجها، بموازاة مع توسع حركية مجتمع مدني فاعل في ترسيخ منظومة القيم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وحمايتها وتعزيزها.

11- أما السياق الدولي، فيحيل أساساً على المكانة المتنامية التي أضحت تحتلها التربية على القيم ضمن الاستراتيجيات الأممية، في عالم مطبوع بتحولات عميقة وسريعة، لها أكبر الأثر على تواتر الأزمات واهتزاز المرجعيات، وبروز ظواهر وإشكاليات تهدد الهويات الحضارية على اختلافها؛ كما تهدد التوازنات البيئية والاجتماعية، والديمقراطية [9] والمواطنة في بُعدها المحلي أو العالمي بوجه عام [10]، من قبيل التدهور التدريجي للبيئة والتحولات المناخية، والحروب والنزاعات الداخلية والخارجية [11]،وتنامي التعصب والكراهية والعنف، والتطرف والانغلاق العقدي والإيديولوجي؛ علاوة على تغيرات الهرم الاجتماعي لكل مجتمع وظهور حاجات وأنماط جديدة للحياة [12].

12- في استحضار لمجموع هذه السياقات، يؤكد هذا التقرير على أن منظومة القيم المشتركة المنصوص عليها في الدستور، تشكل المرجعية الأساسية لمصفوفة القيم التي على المدرسة المغربية تنشئة وتربية الأجيال المتعلمة على فضائلها. وهي المرجعية المنفتحة على التوجهات القيمية الدولية وعلى القيم الكونية.

أهداف أساسية للتربية على القيم في فضاءات المنظومة التربوية ومحيطها

13- يستند هذا التقرير إلى توجهات الرؤية الاستراتيجية 2015 -2030، التي وضعت المدرسة في صلب المشروع المجتمعي، وأدرجت وظيفتها في التربية على القيم في صلب التحقيق الفعلي لرافعات التغيير الهادفة إلى بناء المدرسة الجديدة القائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

14- تتمثل الأهداف الأساسية من تخصيص تقرير يتضمن مقترحات ومداخل استراتيجية للتربية على القيم في الإسهام بما يلي :

- تمكين المنظومة التربوية من تعزيز الاضطلاع بإحدى وظائفها الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتربية؛
- مساعدتها على الارتقاء المستمر بجودة نسقها التكويني في تكامل بين بناء المعارف وتنمية المهارات وترسيخ القيم؛
- تيسير قدرة المدرسة على تمكين المتعلمين والخريجين من اندماجهم السوسيو ثقافي والقيمي؛
- تطوير أساليب عملها التربوي ونظام العلاقات داخل فضاءاتها، وبين مؤسسات التربية والتكوين والبحث وبين محيطها، على نحو يرسخ البعد القيمي وثقافة الحقوق والواجبات؛
- جعل المنظومة التربوية رافعة من رافعات الارتقاء بمجتمع تسوده منظومة القيم المنصوص عليها في الدستور.

15- لبلوغ هذه الأهداف، يُقَدِّر المجلس أن التوجه الحثيث للسياسات العمومية بالمغرب نحو ترسيخ قيم الهوية والانتماء، وتعزيز الديمقراطية والمساواة، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية والبيئية المستدامة، والانفتاح على العالم وثقافاته، يتيح فرصةً ثمينة لإصلاح وتطوير المنظومة القيمية المدرسية.

القسم الأول :

التربية على القيم بالمنظومة التربوية، واقع وتحديات

التربية على القيم بالمنظومة التربوية، واقع وتحديات

مكتسبات ينبغي ترصيدها وتطويرها

16- تؤكد الأشواط التي قطعتها المنظومة التربوية المغربية في مجال التربية على القيم، أهمية المكتسبات التي راكمتها هذه المنظومة، سواء على مستوى مشاريع إصلاحها أم على مستوى السياسات العمومية في ميادين التربية والتكوين والبحث. ومن المعالم الأساسية لهذه المكتسبات.

أ - دستور المملكة الذي ينص في الكثير من فصوله على مقتضيات تهم ترسيخ ثوابت الأمة ومنظومتها القيمية؛

ب - الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ينص على أن « نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية يهتدي بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح، الشغوف بطلب العلم والمعرفة، في أرحب آفاقهما، والمتوقد للاطلاع والإبداع، والمطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع.

كما أنه أطَّر العملية التربوية ضمن نسق من الحقوق والواجبات التي تهم الأفراد والجماعات، ولا سيما: احترام المبادئ والحقوق المصرح بها للطفل والمرأة والإنسان بوجه عام، والعمل على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص أمامهم، وحق الجميع في التعليم. في ارتباط بذلك، وضع الكتاب الأبيض، الذي شكل المرجعية البيداغوجية للتعليم المدرسي (2002) [13]، التربيةَ على القيم ضمن خياراته الكبرى المؤسِّسة، إلى جانب تطوير الكفايات التربوية والتربية على الاختيار.

ج - إدماج متدرج للتربية الوطنية وللتربية على حقوق الإنسان [14]، والتربية على المواطنة [15]، وثقافة المساواة بين الرجال والنساء، وقيم التسامح، والتربية على احترام البيئة، وإدماج مبادئ مدونة الأسرة [16]، في المقررات والمضامين الدراسية، وبرامج التكوين الأساس والمستمر للفاعلين، في ارتباط بالرصيد التشريعي والاجتماعي المحرز في ميادين إصلاح قانون الحالة المدنية، ومدونة الشغل، والقانون الجنائي، وقانون الجنسية، وغيرها.

17- مكنت هذه السياسات والبرامج من تحقيق آثار إيجابية، من بينها:

- إذكاء الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وقيم المواطنة، وبأهمية تنشئة الأجيال المتعلمة عليها؛
- إتاحة فرص لتكوين الفاعلين(ات) التربويين(ات) وتأهيلهم في مجال التربية على القيم وحقوق الإنسان؛
- إنتاج رصيد وازن من الوثائق والموارد والأدوات البيداغوجية والتجارب القابلة للتوظيف والاستثمار؛
- بناء رصيد مكَّن المغرب من تعزيز إشعاعه الإقليمي والعالمي قابل للاستثمار في مجال التعاون والتموقع الدولي للبلاد.

د - الرأي الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم حول «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» والذي ارتكز على التوجيهات الواردة في الرسالة الملكية بتاريخ 2007، التي ربطت الغاية المثلى من تنمية السلوك المدني بـ « تكوين المواطن المتشبث بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، المتمسك بهويته بشتى روافدها، المعتز بانتمائه لأمته، المدرك لواجباته وحقوقه. كما تستهدف تربيته على التحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر، وتعريفه بالتزاماته الوطنية وبمسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وعلى التشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش، ليساهم في الحياة الديمقراطية لوطنه، بثقة وتفاؤل، في اعتماد على الذات وتشبع بروح المبادرة. وتندرج هذه الأهداف النبيلة في إطار خيارنا الثابت لترسيخ مغرب المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن، وتكريس دولة «الحق والقانون، في انفتاح على القيم الكونية» [17].

هـ - الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، التي جعلت ضمن غايات المنظومة التربوية ضرورة اعتبار التربية على القيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني، والنهوض بالمساواة ومحاربة كل أشكال التمييز، خياراً استراتيجياً لا محيد عنه.

9- خطط وبرامج تفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، التي أعدتها القطاعات الحكومية للتربية والتكوين سنة 2015، والتي تركز في مجملها على تعزيز النزاهة والقيم في المدرسة، والتمكين من التعلمات التي تتيح تملك القيم والسلوك المدني، وتحمل المسؤولية تجاه المدرسة والارتقاء بها ([18]).

18- بموازاة مع هذه المشاريع الإصلاحية ذات الصلة بالتربية على القيم، تحققت الإنجازات التالية :

- إرساء المرصد الوطني لمناهضة العنف بالوسط المدرسي، من طرف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني سنة 2015، بهدف رصد وتتبع حالات العنف، بتعاون ومساهمة جميع الأطراف المتدخلة، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني.
- تعزيز المقاربة الحقوقية في دفاتر التحملات الخاصة بالكتب المدرسية، بإدراج بنود حول التربية على النزاهة والشفافية، والعدالة، والتنمية المستدامة، والنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ونبذ العنف، إلخ.
- إحداث مرصد القيم بمكتبه المركزي ومنسقياته الجهوية والإقليمية وخلاياه، لتتبع أجرأة توجيهات الوزارة في موضوع القيم في الأنشطة الصفية والحياة المدرسية والتدبيرية.
- تبني الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة (2011) في أفق الارتقاء بجودة التعلمات والتنشئة على القيم واكتساب الكفايات القيمية، وتنمية قيم العمل الجماعي التشاركي المندمج محلياً.
- إصدار دليل للحياة المدرسية (2008)، حيث تم التنصيص على أنها بيئة تستند إلى مقاربات تشاركية وحقوقية وتعاقدية، تراعي مقتضيات الإنصاف والنوع والملاءمة والإدماج، وتوفر المناخ التربوي والاجتماعي المناسب للتنشئة المتكاملة، وتركز على إكساب المتعلمين الكفايات والقيم التي تؤهلهم للاندماج الفاعل في الحياة، وترجمة القيم والاختيارات إلى ممارسة ملموسة في حياتهم من خلال السلوك المدني المواطن، واحترام التنوع الثقافي والاختلاف في الرأي، والممارسة الديمقراطية، واتخاذ المبادرات والقرارات عن بَيِّنة واقتناع.

صعوبات واختلالات لا تزال قائمة

19- مع أهمية المكتسبات التي حققتها المدرسة المغربية في مجال التربية على القيم، فإن الواقع يكشف جملة من الصعوبات والاختلالات، أهمها:

- العمل ببرامج متعددة ومختلفة تفتقر إلى التنسيق وإلى اعتماد مقاربات إدماجية قائمة على ترصيد المكتسبات؛
- محدودية الملاءمة المنتظمة لأغلب المضامين والوثائق المرجعية المقدمة للمتعلمين(ات)، مع المستجدات التشريعية والمؤسساتية والمعرفية الحاصلة في البلاد وفي الصعيد العالمي؛ إذ غالباً ما تتأخر المراجعات الضرورية للمقررات والمضامين الدراسية، التي تتم بشكل موسمي؛
- التفاوت بين أهداف البرنامج الدراسي وواقع الممارسة التربوية في المدرسة، حيث يتم اختزالها في مجرد مادة دراسية، ونادراً ما يتم توظيفها في العلاقات الصفية والحياة المدرسية وسلوكات المتعلمين(ات) عموماً؛
- التعارض وضعف الانسجام بين القيم والمبادئ التي تتمحور حولها المواد الدراسية ذات الصلة المباشرة بالقيم، وبين المضامين الصريحة والمضمرة في مواد أخرى؛ مما يودي إلى تضارب في التمثلات واتجاهات السلوك لدى المتعلم(ة)؛
- محدودية نجاعة الطرق التربوية المعتمدة، بسبب هيمنة ممارسات تعليمية غير ملائمة لأهداف التربية على القيم ولتنمية القدرات العملية وأهداف بناء الذات، ولا سيما التركيز على شحن المتعلمين(ات) بالمعلومات ([19])، واتسام العلاقة البيداغوجية أحياناً بالسلطوية والعنف؛

- عدم انتظام تكوين الفاعلين(ات) التربويين(ات) في التربية على القيم، إذ غالباً ما يتسم بالطابع الظرفي والموسمي؛
- ندرة الشراكات بين المدرسة وبين المحيط فيما يتعلق ببرامج وأنشطة التربية على القيم.

20- إلى جانب ذلك، سجلت تقارير مؤسساتية وطنية نتائج بعض مظاهر التعثر داخل المدرسة على مستوى تَمَثُّل القيم المدرسية واكتسابها لدى المتعلمين(ات)، وكذا على مستوى التقييمات الاجتماعية لوظيفة المدرسة في التكوي والتأهيل والتربية القيمية.

وعلى سبيل المثال، أكد التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2011) أن عدم تمكن المدرسة المغربية من التغلب على الهدر المدرسي له تداعيات سلبية، من أهمها:

- تنامي معدلات الإقصاء في أوساط اليافعين والشباب مقابل ضعف الاندماج المدرسي والاجتماعي؛
- ارتفاع الأمية بأشكالها المختلفة، وتوسع دائرة الانغلاق الثقافي. وهي ظواهر تتعارض موضوعياً مع المجهودات المبذولة لتحديث البلاد؛
- تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي والسلوكات اللامدنية، والتطرف...؛
- ازدياد صعوبات الاندماج المهني وفي الحياة العامة.

ومن المؤكد، [يضيف التقرير]، أن هذه المعطيات والمؤشرات السلبية [حول الهدر المدرسي] لا تساعد المغرب على كسب الرهانات الكبرى التي انخرط فيها، بحكم أن المنظومة التعليمية، على اختلاف مستوياتها، تواجه صعوبات كبرى في تمكين كل الأطفال واليافعين من اكتساب تعليم أساسي نوعي، وفي تربيتهم على القيم المجتمعية المشتركة ([20])؛

إشكاليات هيكلية

21- إن الربط بين التشخيصات السابقة، وبين حصيلة بعض التقارير الوطنية والإعلامية حول قضايا المدرسة والقيم وظواهر السلوك المنافي لمنظومة القيم المدرسية، يُمَكن من استخلاص عدة إشكاليات تمثل تحديات كبرى أمام المدرسة المغربية وإزاء دورها في التربية على القيم. ويمكن رصد أهم هذه الإشكاليات في تكاملها فيما يلي :

22- الإشكالية الأولى: ضعف الانسجام في تعامل المدرسة مع قضايا القيم والتربية عليها. يتجلى ذلك عبر المفارقات التالية:

- عدم وضوح منظومة القيم المدرسية، وضعف تناغمها، وعدم انسجام الأهداف المعلنة والاستراتيجيات التربوية وأجرأتها داخل المقاربة المنهاجية، مما يؤثر في تأويل الفاعلين التربويين للقيم وانخراطهم في التربية عليها ([21])؛
- الهوة المتنامية بين الخطاب حول القيم والحقوق والواجبات، وبين الممارسة الفعلية لها ([22])؛ إذ يتبين أن الخطاب النظري المعبر عنه في التوجيهات الرسمية والوثائق المرجعية المعتمدة (الوطنية والدولية) يشغل موقعاً كبيراً، مقابل ممارسات بيداغوجية وتعليمية محدودة الأثر على السلوكات المتوخاة من التربية على القيم. يشهد على ذلك استفحال السلوكات المخلة بالقيم داخل المدرسة وفي محيطها، من قبيل ظواهر العنف بمختلف أنواعه (المادي والنفسي، واللفظي) ([23])، والغش، والاعتداء، والتهديد، والتعصب، والتمييز بين الجنسين، والانحراف، والتحرش، وعدم احترام الأدوار، والمساس بنبل الفضاء المدرسي والجامعي، وتراجع الالتزام بالأنظمة الداخلية للمؤسسة التعليمية، والإضرار بالبيئة وبالمِلْك العام ([24]).

علاوة على ذلك، فإن تزايد حالات الاستعمال المنافي للقيم والأخلاقيات داخل الشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، يُعَرِّض الأطفال والشباب لمخاطر الاستغلال والتغرير والابتزاز والشحن بالأفكار المتعصبة، وغيرها.

-23 **الإشكالية الثانية:** رهان مؤسساتي قوي على برامج كبرى للتربية على القيم، مقابل ندرة أو شبه غياب التقييمات المنتظمة لهذه البرامج، مما يضعف سيرورات الإصلاح، ويكون سبباً في هدر الطاقات والإمكانيات.

-24 **الإشكالية الثالثة:** ضعف تكوين الفاعلين(ات) التربويين(ت)، الأساس والمستمر، في مجال القيم والتربية عليها، وآثاره على ممارساتهم التربوية وانخراطهم في إنجاح الإصلاحات ذات الصلة، مع تسجيل الشروع في توجيه التكوينات الحالية نحو إدماج القيم في مجزوءات التكوين الأساس لفائدة المدرسين وباقي الفاعلين (ات) التربويين (ات).

-25 **الإشكالية الرابعة:** محدودية قدرة المدرسة المغربية على تنمية الشراكات بخصوص التربية على القيم، وتنمية أدوار الحياة المدرسية وفضاءاتها في هذا الشأن، في علاقة بمشروع المؤسسة، رغم أنها بلورت مرجعية نظرية مهمة حول الحياة المدرسية، وحول مشروع المؤسسة في تنمية الحياة المدرسية ككل [25]؛

تحديات تسائل قدرات المنظومة التربوية المتعلقة بالتربية على القيم

-26 إن استحضار مختلف الصعوبات والاختلالات والإشكاليات سابقة الذكر، يضع المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي أمام أربعة تحديات ضمن منظور متكامل، تسائل مدى تمَكُّن المنظومة من تطوير قدراتها المعرفية والتربوية والمؤسساتية والبشرية المتعلقة بالتربية على القيم.

-27 **التحدي الأول:** يتعلق بمدى قدرة المنظومة التربوية على المساهمة الفعلية في تنمية وتأهيل الرأسمال البشري، اعتباراً لكون التربية والتعليم والتكوين ومنظومة المعرفة واللغات تمثل إحدى القدرات الأساسية الفاعلة في تطوير وتحسين الإمكان البشري، لا سيما على مستوى الكفايات والقدرات القيمية والمهارات السلوكية ذات الصلة.

تزداد قوة هذا التحدي باستحضار خلاصة عدد من الدراسات والتقارير الوطنية حول مدى نجاعة المنظومة التربوية في تنمية وتأهيل قدرات الأطفال والشباب والمرأة وذوي الإعاقات وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي التربية على القيم والمواطنة، وولوج مجتمع المعرفة.

من بين الخلاصات الدالة التي انتهى إليها تقرير الخمسينية إبراز التأثر السلبي الذي عرفته الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة، مُجَسَّداً في محدودية الفعالية الاجتماعية للمدرسة فيما يخص التربية المدنية وترسيخ قيم المواطنة وتعزيز التفكير النقدي المنفتح [26]، وفي إدماج مقاربة النوع في المنظومة التربوية، على مستوى الممارسات والمناهج والبرامج، وعدم تحقيق تكافؤ فرص حقيقي بين الإناث والذكور والبوادي والحواضر في تعميم التمدرس، وما يتطلبه ذلك من دعم وخدمات اجتماعية محفزة. كل ذلك أثَّر بشكل سلبي على أداء المنظومة وعلى إسهامها في التنمية الشاملة.

-28 في السياق ذاته انتهى الملخص التركيبي للبحث الوطني حول القيم، الذي تم إعداده في إطار أعمال تقرير الخمسينية، إلى أن القيم الأسرية هي الغالبة. غير أن من بين الخلاصات ذات الدلالة القوية بالنسبة لموضوع المدرسة والتربية على القيم، هي استنتاج التقرير كون التمدرس لا يشكل مورداً ضرورياً للمشاركة السياسية، إذ على العكس، بقدر ما يكون التمدرس ضعيفاً ترتفع المشاركة بشكل أكبر [27]. وانتهى إلى إثبات ضعف الثقافة السياسية والاهتمام بالسياسة [28]، مقابل ارتفاع المشاركة في العمل الجمعوي

تتقاطع هذه الخلاصات مع استنتاجات الدراسة التي أعدها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية حول الرابط الاجتماعي (2012)[29]، والتي أكدت :

- ضعف وهشاشة الرابط السياسي والمدني في المجتمع، بالقياس مع باقي الروابط الاجتماعية (الرابط المهني، ورابط الجوار، ورابط الصداقة)، مقابل قوة الرابط الأسري؛
- ضعف عامل الثقة في المؤسسات كافة، إلى درجة إمكانية التأثير في العيش المشترك. وإذا تم تسجيل وجود ثقة قوية في بعض المؤسسات، فإن الانخراط المدني والمواطِن، والاهتمام بالقضايا العمومية يكون ضعيفاً جداً، مقابل قوة الشعور بالانتماء لمرجعية الهوية الجماعية ولأسس المجتمع المغربي، لا سيما الانتماء الديني والوطني.

أخيراً، لا بد من الإشارة أيضاً إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول « المساواة بين النساء والرجال، الجانب الاجتماعي (حصيلة وتوصيات)» (2016)، حيث خلص إلى تأكيد تعثر المنظومة التربوية في تحقيق هذه المساواة، خاصة في العلاقة بمنظومة القيم، من خلال:

- صعوبات مأسسة المساواة بين الجنسين داخل المنظومة التربوية؛
- ارتفاع معدل الهدر المدرسي لدى الفتيات، مما يقوي آفة الأمية في صفوفهن، وذلك رغم التحسن الذي عرفه مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي العمومي، على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة، ورغم البرامج المعتمدة في قطاعات التربية والتكوين لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة؛
- اعتبار الولوج المتفاوت إلى المدرسة أحد المحددات الرئيسية للتمثلات والسلوكات التمييزية ضد الفتيات، رغم التطور الإيجابي الذي عرفه هذا الولوج في السنوات العشر الأخيرة[30]

في نفس الاتجاه، تفيد بعض خلاصات التقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للتنمية البشرية (2011)، عدم كفاية التطور الحاصل في النصوص القانونية المتعلقة بوضعية المرأة، وما تطرحه من مساواة بين الجنسين، وضرورة اعتماد استراتيجيات تهم تغيير العقليات. « فالواقع أن 50 ٪ من الشباب غير مقتنعين بالمساواة بين الجنسين، ولا يعتبرون ذلك أساسياً لتحديد مجتمعهم المثالي. لذا، ينبغي المزيد من الإجراءات التواصلية والشرح المفصل، لا سيما بين الشباب، وفي الجامعات والمدارس لنشر قيم المساواة بين الجنسين [31]؛

29- **التحدي الثاني** يتعلق بمدى قدرة المنظومة التربوية على تحقيق الاندماج والتكامل في منظومتها القيمية، على عدة مستويات:

أ- مستوى يخص انسجام منظومتها القيمية حتى تضمن تحقيق تأهيل متسم بالتناغم والنجاعة، يراعي تكامل المرجعيات المؤطرة للمنظومة القيمية المجتمعية، كما بلورها دستور المملكة على وجه الخصوص.

ب- مستوى يهم بلورة وتطوير نموذج مرجعي للتربية على القيم ينسجم ويتكامل مع باقي الوظائف المدرسية الأخرى في التعليم والتعلم والتثقيف، والتكوين والتأطير، والبحث والابتكار، والتأهيل وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما حددتها الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030. من هذا المنطلق، فإن المنظومة التربوية مدعوة للانتقال من التدابير المنهاجية المتوازية أو المنفصلة عن بعضها البعض، الى نهج مقاربة تكاملية في التربية على القيم، تستحضر تفاعل ما هو معرفي ولغوي وكفاياتي وقيمي - اجتماعي، وبيئي، وتكنولوجي.

يجد هذا التحدي الثاني تأكيده في توجهات التقارير الأممية الأخيرة لليونسكو، وأساساً التقرير الصادر سنة 2015 بعنوان « إعادة التفكير في التربية والتعليم، نحو صالح مشترك عالمي؟»، حيث يُبرز الأهمية الاستراتيجية لسلوك نهج تربوي إنساني قائم على مبادئ معيارية تراعي تكامل أهداف التربية في إطار المفهوم الجديد للمعرفة، وعلى أسس أخلاقية وسلوكية سليمة. وتتحدد أهم ملامح هذا النهج في:

- تفادي الفصل الذي ظل سائداً بين المعرفي والقيمي والسلوكي في العملية التربوية، طالما أن المستهدف هو الارتقاء الفردي والمجتمعي؛ علماً بأن المعرفة أضحت تعني: «... الطريقة التي يضفي بها الأفراد والمجتمعات معنى على التجربة. ومن ثم، يمكن اعتبارها معلومات ومفاهيم ومهارات وقيماً ومواقف اكتُسبت بالتعلم. والمعرفة مرتبطة ارتباطاً لا ينفك بالسياق الثقافي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي الذي فيه صُنعت واستُنسخت (ص: 17) ([32])؛
- تركيز التربية على القيم الإنسانية، من قبيل « احترام الحياة وكرامة الإنسان، التساوي في الحقوق والعدالة الاجتماعية، احترام التنوع الثقافي والاجتماعي، والشعور بالتضامن الإنساني، وتقاسم المسؤولية عن مستقبلنا المشترك (...). لذلك علينا أن نطرح جانباً أنظمة التعليم التي تستلب الأفراد وتعاملهم كالسلع، وأن نكافح الممارسات الاجتماعية التي تفرق الناس وتجردهم من إنسانيتهم. فإذا أردنا تحقيق الاستدامة والسلام، توجَّب علينا أن نأخذ بالوسيلة الحاسمة، أي التنشئة على هذه القيم والمبادئ» (ص: 38).
- تنمية التربية على القيم بتعزيز قيم المواطنة الكونية والتضامن، في مراعاة للتنوع والترابط بين مجتمعات العالم وثقافاته، والاعتراف بالتنوع الثقافي؛ إذ أصبح مفهوم المواطنة مرتبطاً بأشكال جديدة للانتماء كالجماعات السياسية والاجتماعية العابرة للأوطان، والحركات النشيطة خارج الحدود في مجالات التنمية والبيئة وغيرها، مما يسهم في بروز أساليب جديدة لتحديد الهوية والتعبئة خارج حدود الدولة الوطنية (ص: 67).
- وما يعزز هذا التوجه كون هذا المفهوم الجديد للمواطنة يستقطب شرائح واسعة من شباب العالم، المزودين بتكنولوجيا الاتصال ووسائط التواصل الاجتماعي، وهذا يطرح تحدياً أمام المنظومات التربوية في ترسيخ هذه المواطنة الجديدة في أفق بلوغ غايات تلاقح الثقافات، وتحقيق تواصل كوني ([33])، على نحو يضمن الحق في الاختلاف، الذي يتيح الانتماء إلى هويات وطنية ذات خصوصيات دينية وثقافية واجتماعية متفاعلة مع الثقافات والهويات الأخرى، مما يرسخ التنوع ويغنيه، في إطار كونية القيم وخصوصية مفاهيمها.
- الاهتمام المُلِح بضرورة « إدماج الناس، الذين كثيراً ما يمارَس بحقهم التمييز، مثل النساء والفتيات والسكان الأصليين والأشخاص المُعوَّقين والمُهجّرين والمسنين والمقيمين في بلدان تخوض حالة نزاع. وهو ما يتطلب نهجاً منفتحاً ومرناً في تعلم يستمر مدى الحياة « (ص: 10).
- استثمار التقدم الحاصل في تكنولوجيات الاتصال والوسائل الرقمية، وما يفرضه ذلك من توسيع مجال التمثلات والتقييمات والقيم ذات الصلة بالانتماء والهوية والانفتاح، والعمل الجماعي، والتموقع خارج الحدود الترابية المحلية أو الوطنية.

من هذا المنطلق، يطرح هذا التحدي ضرورة إدماجَ المقاربةِ القيمية للمنظومات التربوية لقيم الإنصاف والتكافؤ في تكوين الكفاءات والأطر العاملة، وانفتاح النظام التربوي على الأنماط الجديدة التي تتضمن الحق في استدامة التعلم والتربية، وطرق ومناهج ترسيخ الأبعاد القيمية للشخص (محلياً ووطنياً وعالمياً).

أخيراً، يستدعي رفع هذا التحدي إيلاء التربية على القيم الأهمية التي تقتضيها، لكون تركيز العمل التربوي على الإعداد للحياة الاقتصادية لا يكفي لضمان عيش مشترك وكريم.

-30 **التحدي الثالث:** يتعلق بضرورة العمل على تكوين جيد للفاعلين(ات) التربويين(ات)، على اختلافهم، خصوصاً في مجال التربية على القيم، بمراعاةٍ لتكامل وظائف المدرسة المغربية ولمشروع إصلاحها؛ ذلك أن المنظومة القيمية المدرسية لا تستهدف المتعلمين والمتعلمات وحدهم، بل الفاعل(ة) التربوي(ة) أيضاً. فالمدرس(ة) مثلاً معني(ة) بالقيم، ليس فقط لأن من مهامه الاضطلاع بالتربية على القيم من خلال الإمكانات التي توفرها له المدرسة وبيئتها التربوية، ومسؤوليته بوصفه صاحب رسالة تربوية، بل أيضاً باعتباره قدوة في تمثل القيم المدرسية والمهنية وحاملاً لها، يؤثر ذلك في ممارساته التربوية وعلاقاته مع المتعلمين(ات) وباقي الفاعلين(ات) داخل المؤسسة التعليمية.

بذلك، يظل دور الفاعل(ة) التربوي(ة) محورياً في التربية على القيم، خصوصا وأن « السلوك والمواقف والأفكار وطرق التدريس والتلقين التي يحملها الفاعل التربوي هي أمور حاسمة في التلقين. فكل فعل تربوي هو إنتاج وتأويل للخطاب التربوي، ويترك فيه الأستاذ بصماته. (...) وهكذا، فوضع أسس لترسيخ الحس المدني [مثلاً] يتطلب مساءلة المهمة التربوية (...) كما أن تلقين الحس المدني لا يتوقف على منح دروس حول الحس المدني، وإنما على ترجمته في «سلوك المعلم والأستاذ النموذج» ([34]).

31- **التحدي الرابع:** يخص عمل المنظومة التربوية على تطوير شراكاتها المؤسساتية مع المحيط، وقدرتها على الاستثمار الجيد لإمكاناته المعرفية والاجتماعية والثقافية والمادية.

ويشكل مشروع المؤسسة، في هذا السياق، آلية أساسية من شأنها ضمان تفاعل مثمر للمدرسة مع شركائها، وترسيخ قيم العمل الجماعي التشاركي المندمج محلياً وجهوياً.

ارتباطاً بذلك، لا بد من التذكير بدعوة الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 إلى بناء شراكات تعاقدية بين المدرسة والفاعلين في المحيط، خصوصاً المؤسسات والجمعيات المدنية ذات الصلة بالتربية والتكوين(الرافعة 15)، والاستفادة من مختلف الخبرات الخارجية التي توفرها المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة، والجمعيات المدنية والحقوقية، والمؤسسات الإنتاجية والمقاولات، والمؤسسات الإعلامية والثقافية والتأطيرية، قصد إشراكها في بلورة مشاريع المؤسسة (الرافعة 18).

القسم الثاني :

آفاق التطوير والتغيير

آفاق التطوير والتغيير

32- أولا: المبادئ الموجِّهة التي يستند إليها هذا التقرير

أ- نجاح التربية على القيم رهين بضرورة ترسيخ منظومة قيمية، تنسجم مع الخيارات الأساسية للأمة المعبر عنها في دستور المملكة، وتُوازن بين الحقوق والواجبات، وتجد تجسيدها في الممارسات والسلوكات؛

ب- التربية على القيم مسؤولية مشتركة بين المدرسة وبين باقي الفاعلين الاجتماعيين والمدنيين والمؤسساتيين، قائمة على تكامل الأدوار، والاستدامة، وتقييم الأثر؛

ج- المدرسة مرآة متجددة لمجتمع متغير، وتحصين المجتمع مرتبط بتحصين بيئتها التربوية، اعتباراً لكونها مجالاً فعلياً لاكتساب منظومة القيم المدرسية والمجتمعية وترسيخها؛

د- التربية على القيم وظيفة أفقية للمدرسة، ومقوم من مقومات جودتها، لكونها تشمل مختلف الأطوار والأسلاك التعليمية والتكوينية، وتستدعي اندماج مكونات هذه القيم الثقافية والفكرية والدينية والتاريخية والجمالية، وانسجامها، وتكامل مقارباتها المنهاجية؛

ه- التنظيم المؤسساتي لبنيات العمل التربوي داخل المدرسة وبيئة التعليم والتعلم عاملٌ محوريٌ في نجاح التربية على القيم، وأكثر نجاعة من الخطابات النظرية العامة؛

و- جودة التكوين المتين والتأهيل الملائم للفاعلين(ات) التربويين(ات)، بما في ذلك تنمية بيداغوجيات التربية على القيم والقدوة لديهم، ومراعاة الاعتبار القيمي في معايير ولوجهم للمنظومة، كل ذلك له دور مركزي في التحقيق الفعلي لأهداف التربية على القيم؛

ز- البيئة المدرسية الملائمة لجودة التربية والتعلمات، في انسجام مع المواثيق الدولية والكرامة، لازمة للتنمية المستمرة للتربية على القيم.

ثانيا: مجالات التربية على القيم

يعتبر المجلس أن ترسيخ التربية على القيم يشكل اختياراً استراتيجياً لتجديد المدرسة، ولقيامها الأمثل بوظائفها. وتتم هذه التربية، في ضوء استخلاص الدروس من نتائج التشخيص والأفكار والاقتراحات السديدة المتضمنة في التقارير والدراسات الوطنية والدولية، واستلهام التجارب الناجحة، عبر سبعة مجالات على الخصوص:

33- المجال الأول: المناهج والبرامج والتكوينات

يوصي المجلس بضرورة إيلاء التربية على القيم العناية المستحقة في بناء المناهج والبرامج، منذ المراحل الأولى للتعليم وحتى المراحل العليا منه، وتوضيح مختلف الخيارات المتبناة في إدماج مواد وأنشطة التربية على القيم ضمن المنهاج المدرسي العام، وكذا نوع المقاربات المعتمدة، وتضمينها الإطار المرجعي للمقاربات البيداغوجية الذي نصت عليه الرؤية الاستراتيجية ضمن الرافعة الثانية عشرة، (الفقرة 71) لتحقيق ذلك، يقترح المجلس ما يلي:

- إدماج المقاربة القيمية والحقوقية، وتعزيز التربية على ثقافة المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية والتمثلات السلبية عن المرأة وذوي الإعاقات، في المناهج والبرامج والوسائط التعليمية، كما دعت إلى ذلك الرؤية الاستراتيجية في الرافعة الثامنة عشرة، (الفقرة 101)؛
- حصر مجالات التربية على القيم، واختيار مصفوفة قيم ذات أولوية تغطي هذه المجالات، انطلاقاً من المرجعيات الأساسية للمغرب، ولاسيما الدستور، ووضع آليات لتفعيلها وتتبعها وتقويمها، والعمل على التدقيق المستمر لغاياتها في ضوء المستجدات التي يعرفها هذان المفهومان على صعيد المجتمع المغربي، وعلى الصعيد الدولي [35]؛
- إعداد أطر ودلائل مرجعية يتم من خلالها تحديد النسق المفاهيمي للقيم (من حيث المنطلقات الفكرية والمحددات الفردية والاجتماعية، والسلوكات والمهارات الاجتماعية)، وتصريف غايات التربية عليها في مختلف مخرجات المراحل التعليمية، مع تدقيق جوانبها الإجرائية وطرق اكتسابها، وتصميم الأنشطة المناسبة لها، بمراعاة تامة لتشابكها وتداخلها مع مختلف المكونات المنهاجية الأخرى لمرتبطة باللغات والمعارف والكفايات؛

- تنويع الخيارات الديداكتيكية للإدماج على مستوى المواد الدراسية والأنشطة الفصلية، في إطار الجمع بين خيار المادة المستقلة، وخيار المقاربة الأفقية التكاملية للمفاهيم والكفايات والمعارف القيمية في جميع المواد الدراسية، في مراعاة للانسجام التام مع طبيعة كل مادة دراسية، والسياقات التعليمية الملائمة، بعيداً عن التكلف أو الإقحام.
- اعتماد مقاربات تفاعلية مبتكرة تمكن من تملك المتعلمين(ات) للقيم، وتلائم الأساليب الجديدة لتعلمهم، من خلال تشجيعهم على التحليل والفكر النقدي والتواصل والحوار، ورصد الظواهر الاجتماعية، والحالات الإشكالية.
- من شأن إدماج المكونات الثقافية في المقررات والأنشطة الدراسية المعنية بالتربية على القيم، وتشجيع المتعلمين(ات) على الإبداع والابتكار التربوي وخاصة عبر الوسائط التكنلوجية للتواصل، أن يحفزهم أكثر على الانخراط الإيجابي في مختلف الأنشطة الداعمة للتربية على القيم، وعلى تملكها واكتساب معارفها وكفاياتها المستهدفة.
- إدماج وحدات تنمية مهارات التواصل والانفتاح وتنمية شخصية الطالب(ة) في البرامج الجامعية.

34- المجال الثاني: الوسائط المتعددة والفضاء الرقمي

إن الأولوية التي يحظى بها استثمار الوسائط التكنولوجية في العمليات التربوية والتعلمية والتكوينية تقتضي استحضار:

- الأهمية البالغة التي أضحت تحتلها الوسائط المعلوماتية والرقمية لدى الأطفال واليافعين والشباب على وجه الخصوص، وكونها أصبحت جزءاً من بيئتهم وواقعهم، إلى جانب ما تحمله الثقافة الرقمية من قيم ذات صلة بتَشَكُّل الشخصية الفردية والاجتماعية، وما تلعبه حالياً من دور في البناء الإيجابي لصورة الذات، والتمكن من المعارف والكفايات القيمية واللغوية؛
- الإشكاليات القيمية والاجتماعية، التي يطرحها سوء استعمال هذه الوسائط، من قبيل الغش، وانتهاك الملكية والحقوق الشخصية، والتبعية للإنترنيت والبرامج الإلكترونية، وفقدان الحس النقدي، وربما الانسياق وراء بعض الأفكار والتوجهات المغرضة أو المتطرفة التي قد لا يعي الفتيان والشباب خلفياتها ومخاطرها.

لذلك، يوصي المجلس بما يلي :

- الاستثمار الأمثل للوسائط المعلوماتية والثقافة الرقمية، منذ المراحل الأولى للتعليم، في برامج وأنشطة التربية على القيم، بما يضمن للمتعلمين(ات) تنويع وتثمين علاقتهم بالمعرفة عبر استعمالها بشكل بَنَّاء ومثمر، وتحديد مختلف الكفايات المعرفية والمنهجية والاجتماعية -المدنية والقيمية، ذات الصلة بتنمية الحس النقدي والأخلاقي والمدني لديهم في استعمال الإنترنيت وتجنب مخاطره، مع رصد التجارب الناجحة على الشبكة العنكبوتية في هذا الشأن، ووضعها رهن إشارة الفاعلين التربويين من مدرسين(ات) ومتعلمين(ات)؛
- إحداث فضاء رقمي للمؤسسة التربوية أو للمنطقة التربوية، يمكن للمتعلمين(ات) أن ينهلوا منه خاصة الوثائق والموارد ذات الصلة بمنظومة القيم المدرسية، وإشراك الشباب، عبر شبكة الأنترنت، في النقاش وتبادل الآراء حول مواضيع البيئة والتنوع الثقافي وحوار الحضارات، وغيرها من القضايا الهامة بالنسبة لمجتمعهم ولعالم اليوم، من منطلق ضرورة استثمار كل الوسائل والقنوات المتاحة، من أجل الإنصات المتواصل للشباب، ولاهتماماتهم وطموحاتهم.

35- المجال الثالث: الحياة المدرسية والجامعية والممارسات المواطِنة

اعتباراً للأهمية القصوى التي يكتسيها التنظيم المؤسساتي لبنيات العمل التربوي داخل مؤسسات التربية والتكوين والبحث، ولا سيما في الاكتساب الفعلي والميداني للكفايات والمهارات القيمية، يتعين التشديد على ضرورة تثمين أكثر لفضاء المؤسسات التربوية، وإعادة الاعتبار للحياة المدرسية والجامعية؛ ولا سيما عبر تفعيل الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية.

في ارتباط بذلك، ينبغي ملاءمة الإيقاعات الدراسية وتنظيم الزمن المدرسي، بشكل يسهم في تحقيق أهداف التربية على القيم، خصوصاً ما يتعلق بانكباب المتعلمين(ات) على الأنشطة المخصصة لاكتساب المعارف والكفايات القيمية داخل الحياة المدرسية والجامعية، وانخراطهم في بلورة وتدبير المشاريع التربوية ذات الصلة

على أساس ذلك، وعلى مستوى تدبير التربية على القيم بفضاء المؤسسة، يتعين العمل على إدماج نصوص منظِّمة للسلوك المدني في الأنظمة الداخلية لمؤسسات التربية والتكوين والبحث بمختلف مرافقها، وتحصين هذا الفضاء ومحيطه من كل التعبيرات غير المنسجمة مع مشروع المؤسسة في التربية على القيم، ومن كل محاولات التغرير بالأطفال (المخدرات، التحرش، وأنواع الاستغلال المشين بكرامة الأطفال والفتيات كافة).

ارتباطا بذلك، ينبغي تكريس مختلف الممارسات الهادفة إلى ترسيخ الحس الوطني والانتماء المشترك وطنياً وعالمياً. من شأن ذلك أن ينمي لدى المتعلمين(ات) الاعتزاز بقيم الانتماء إلى المغرب كبلد بهوية متنوعة الروافد، متعدد المكونات اللغوية والثقافية والحضارية. كما يعزز الانتساب إلى المجتمع الإنساني، والتشبع بالقيم الكونية المرتبطة على الخصوص بحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الاندماج في المواطنة العالمية.

على مستوى تنشيط وتدبير الحياة المدرسية والجامعية وبمؤسسات التكوين المهني، وتنمية المشاريع والممارسات المواطِنة بها، يتعين العمل على تمكين جميع المتعلمين(ات) من بنيات وآليات تضمن لهم التمثيلية والمشاركة الفعلية في تدبير الحياة المدرسية، وأنشطتها ومشاريعها التربوية، مع إعمال مبدإ المناصفة بين الجنسين؛ مما يقوي فرص اكتسابهم الكفايات القيمية والمهارات الحياتية، من قبيل: المناقشة والتداول، والحوار والمساهمة في حل المشاكل، وفض النزاعات والتوترات بالطرق السلمية. في هذا الإطار، يثمن المجلس تفعيل تجربة ميثاق القسم والمدرسة، وتطويرها، ويوصي بتعميمها وتعويد المتعلمين والمتعلمات منذ المستويات الأولى للتعليم على المشاركة داخل الفصل الدراسي في بلورة قواعد التنظيم والالتزام بها، وتقييم السلوكات انطلاقاً منها.

في السياق ذاته، وتعزيزاً لدور مختلف الأندية التربوية المختصة في التوعية بالقيم، وتنمية روح المبادرة والإبداع لدى المتعلمين(ات)، فإن المجلس يوصي بتعميمها، لا سيما بالمؤسسات التعليمية بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية، لكونها :

- تنمي حس المواطنة والانخراط في بلورة وتنفيذ مشاريع تربوية وثقافية لصالح العيش المشترك، والوقاية من العنف والتعصب والتطرف؛
- تتيح القدرة على تدبير الاختلاف والاحترام المتبادل، والتشارك والتعاقد، والتفاوض والاقتراح والتواصل [36]؛

في ارتباط بذلك، من المهم تنظيم مباريات في الكتابة والإبداع والبحث والتنافس يشارك فيها المتعلمون(ات) والطلبة والمتدربون(ات)، في قضايا القيم، وملتقيات دورية للتعريف بتراث البلاد وتاريخها ورصيدها الحضاري، وبالتراث الإنساني في مجالات القيم وحقوق الإنسان، إلخ، وتحفيزهم مادياً ومعنوياً.

وبالنظر لكون مشروع المؤسسة يشكل إطاراً مرجعياً محلياً لتفعيل الأنشطة التربوية السنوية للمؤسسة التعليمية، فإنه ينبغي استثماره لتثمين الممارسات المواطِنة والمشاريع التربوية، الهادفة إلى تنمية القيم الإيجابية والمدنية تجاه المدرسة والمتعلمين والمحيط.

في هذا الإطار، ينبغي ربط التربية على القيم بثقافة المشروع، وذلك من خلال:

- جعلها في صلب مشروع المؤسسة، باختيار مصفوفة قيم محددة كل سنة دراسية، ووضع برنامج عمل مندمج، وتنفيذه وتتبعه وتقويمه، مع توفير الموارد الضرورية لذلك؛
- إدراج مقتضيات التربية على القيم ضمن العمليات التربوية والتوجيهية المتعلقة ببلورة المشروع الشخصي للمتعلم(ة)، لا سيما تنمية روح المبادرة والفكر النقدي والحس المقاولاتي، في ارتباط بقيم الثقة في الذات، وتثمين القدرات الشخصية، والإبداع والابتكار، وسداد الاختيار، والمثابرة في تحقيق الأهداف المتوخاة، والاستقامة، والتفاعل مع الغير، والاجتهاد في البحث عن المعارف واكتساب الكفايات ذات الصلة بتحقيق هذا المشروع؛

ارتباطاً بذلك، وكما أكدت الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 (الرافعة الثامنة عشرة، الفقرة 101)، ينبغي العمل على :

- تشجيع المتعلمين(ات) وتحفيز هم على إنجاز مشاريع تربوية تطوعية (بيئية أو ثقافية أو أنشطة الاكتشاف والبحث، أو الإعلام...)، ضمن مشروع المؤسسة، لفائدة مدرستهم ومحيطها القريب، وذلك في إطار تكريس قيم التضامن وتقديم الدعم، وتنمية المجال والوعي البيئيَيْن، مع أخذ هذه المشاريع في الاعتبار في تقويم مردودهم الدراسي؛
- تعزيز أدوار الفضاء الإعلامي بالمؤسسات التعليمية، بما في ذلك برامج الإذاعة المدرسية والأنشطة الفنية والثقافية والبيئية والرياضية داخل الحياة المدرسية والجامعية وبمؤسسات التكوين المهني، بما يخدم التثقيف والتوعية بخطورة الظواهر المخلة بالقيم، والتحسيس بفوائد الالتزام بالسلوك المدني والمواطنة ومتطلبات العيش المشترك، واحترام الحقوق والواجبات والاختلاف، وما إلى ذلك؛
- إرساء آليات للوساطة وتدبير الخلافات داخل المؤسسات، وفك التوترات بالحوار والتفاوض، والتشجيع عليهما، في مراعاة لكون البيئة التربوية داخل المؤسسة المدرسية أو الجامعية أو التكوينية تكون مُعرَّضة دائماً للتدافع والاحتكاك واختلاف الآراء والمواقف؛
- إحداث هيئة مستقلة وسيطة لخدمة المتعلمين(ات) والأطفال، ومراكز الإنصات لفائدتهم على مستوى المؤسسات أو المناطق التربوية، مزودة بمختصين في الوساطة والمساعدة الاجتماعية، من مهامها التفاعل مع المتعلمين(ات)، والاكتشاف المبكر للحالات المقلقة من أجل تمكينها من الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي، وتقديم المساعدة الكفيلة بحل المشاكل وتجاوز العوائق والصعوبات، كيفما كان نوعها.

من شأن ذلك جعل الفضاء المدرسي إطاراً خصباً لدرء أسباب نمو كافة التوترات المعيقة للدراسة، والعنف والتعصب والإضرار بالغير أو بالمؤسسة، وإتاحة فرص بناء ثقافة السلم والتدبير الناجع للاختلافات، مما يرفع من إمكانات التعلم والتحصيل، ويقوي أواصر التآزر والتعاضد والتماسك داخل البيئة المدرسية، وفي محيطها.

36- المجال الرابع: الفاعلون(ات) التربويون(ات)

يشكل الفاعلون(ات) التربويون(ات)، ولا سيما المدرسون(ات)، القلب النابض لكل نشاط تربوي داخل مؤسسات التربية والتكوين. إذ أنهم يمثلون إمكاناً بشرياً واسع التأثير والفعالية، تتوقف عليه ممارسة التربية لوظائفها وتحقيق أهدافها.

من ثم، فإن الرهان على نجاح التربية على القيم بالمدرسة المغربية، هو في الوقت ذاته رهانٌ على نبل الرسالة التربوية وما تمثله من قدوة، وعلى النجاعة المهنية وجودة الأداء، بما يتلاءم مع حاجات ومتطلبات البيئة المدرسية.

إن المجلس، وهو يثمن الجهود القيِّمة والمبتكِرة التي يبذلها العديد من الفاعلين(ات) التربويين(ات)، بالمنظومة التربوية الوطنية، في مجال التربية على القيم، يوصي بما يلي :

- تعزيز مناهج التكوين الأساس للفاعلين(ات) التربويين(ات)، ببرامج أو وحدات قارة في موضوع التربية على القيم، لتأهيلهم لممارسة أدوارهم في التربية على القيم، من خلال اعتماد تكوينات جديدة في مجال تدبير التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، والمساواة، والانفتاح والتضامن والاعتدال والتفكير النقدي، وتنمية الحس المدني، واحترام الآخر والحق في الاختلاف، والتربية البيئية والثقافية، وفي القيادة التربوية للمشاريع ذات الصلة، وتمكينهم من الكفايات اللازمة لذلك، وإدماج ذلك ضمن الأطر المرجعية للتكوين الأساس [37].

- إدماج مؤشرات محددة في التربية على القيم في اختبارات قبول الأطر الإدارية والتربوية، عند ولوج المهن التربوية والتكوينية، أو عند الترشح لتحمل المسؤوليات المختلفة، مع مراعاة مقتضيات تكافؤ الفرص والاستحقاق والتمييز الإيجابي، في تدبير الوضعيات التربوية، بما في ذلك وضعيات العمل؛

- اعتماد مجزوءات خاصة بالتربية على القيم في برامج التكوين المستمر لتعريف الفاعلين(ات) بمستجدات الموضوع وتطوراته المعرفية والتربوية والديداكتيكية والتكنولوجية، ولتعميق كفاياتهم المهنية في الاختصاص، بإدماج كفايات أخرى ذات صلة بترسيخ القيم الإيجابية، ولا سيما مهارات التفهم والتواصل والحوار، والتدبير الجيد للتفاعل الثقافي، علاوة على القدوة الحسنة فكراً وسلوكاً؛

- إطلاق أوراش بيداغوجية ميدانية داخل المؤسسات المدرسية والجامعية والتكوينية، يشارك فيها مختلف الفاعلين(ات) المعنيين المباشرين: المدرسون(ات)، والإدارة، والمتعلمون(ات)، والأسر من خلال جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، وذلك بهدف انخراطهم المباشر في تحديد وبناء تصورهم التربوي للمواطنة والسلوك المدني داخل المدرسة وخارجها، ولثقافة العيش المشترك، ومخاطر السلوكات اللامدنية واللاتربوية بوجه عام؛

- تكريم مختلف الفاعلين(ات) التربويين(ات)، الذين يجتهدون في أساليب التربية القيمية، وتثمين التجارب التربوية الناجحة والمبتكرة في هذا المجال وتعميمها.

ونظرا للأهمية الخاصة التي تمثلها آليات الإنصات والمساعدة النفسية والاجتماعية، المذكورة في المجال الثالث أعلاه، فمن الضروري تكوين المختصين(ات) في الإرشاد والمساعدة النفسية والاجتماعية، في المدى المتوسط.

37- المجال الخامس: علاقة المؤسسة التربوية بالمحيط والشراكات مع الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني

بما أن التربية على القيم شأن مجتمعي مشترك، لا يمكن للمدرسة أن تنجح في أدوارها وتحقيق الأهداف المتوخاة منها ما لم تنفتح على محيطها، وتجعل المجتمع في صلب اهتماماتها، لاسيما أمام تنامي حس اليقظة المدنية تجاه الظواهر والسلوكات المخلة بالقيم بوجه عام. لذا، يتعين على المدرسة توسيع مجال شراكاتها مع المحيط المحلي والوطني، والاستفادة من مختلف الخبرات التي توفرها المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة والجمعيات المدنية والحقوقية، والمؤسسات الثقافية والإنتاجية والمقاولات، وباقي الفاعلين المؤسساتيين في مجالات البيئة والتنمية المستدامة، والهيئات والمجالس الوطنية.

اعتباراً لما سبق، يقترح المجلس القيام بما يلي :

- تجديد المدرسة ومؤسسات التربية والتكوين لصيغ الشراكة والتعاون مع الأسر، وتقوية التواصل المنتظم معها، اعتبارا لدورها الوازن والحاسم إلى جانب المدرسة، في ترسيخ القيم والمواقف والاتجاهات الإيجابية لدى الناشئة. من أجل ذلك يتعين العمل على:

- إشراك الأسر فعلياً في بلورة المشاريع والبرامج التربوية على القيم ضمن مشروع المؤسسة وفي تفعيلها، وتعريفها بمنظومة القيم المدرسية؛

- ربط الاتصال بشكل دائم معها لتدارس الجوانب القيمية والسلوكية لأبنائها وبناتها، وللإنصات لها، وتيسير العلاقة بينها وبين المهنيين والمختصين في المساعدة النفسية والاجتماعية، للاستفادة من خبراتهم في تخطي المشاكل التي تعوق الدراسة والاندماج.

- نهج المدرسة ومؤسسات التربية والتكوين لسياسات التقائية وشراكات مثمرة مع الفاعلين المؤسساتيين، ولا سيما المتدخلين في مجالات الإعلام والاتصال والصحافة، والثقافة والفنون، والرياضة وتأطير الشباب، وحماية الطفولة والفتاة، والصحة والتنمية البيئية، وحقوق الإنسان والمرأة والطفل، وغيرها؛ وذلك لأجل

- استثمار جهود هؤلاء الفاعلين وأدوارهم في تعزيز الاتجاهات نحو القيم وترسيخ الكفايات القيمية والمهارات الحياتية؛

- الاجتهاد المشترك في بلورة برامج واضحة الأهداف والاستهداف، في مجال التربية على القيم فضلاً عن التنسيق مع الهيئات الحقوقية والمصالح الأمنية والطبية من أجل حماية المتعلمين(ات) والفضاءات التعليمية ومحيطها من كل أشكال الانحراف والاستغلال التي تعيق جهود المؤسسة المدرسية في التربية على القيم.

- تنمية علاقات الشراكة وتعزيزها مع هيئات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني، الحقوقية والثقافية المهتمة بقضايا القيم والتربية القيمية، والمواطنة وحقوق الإنسان والطفل، والمساواة بين الجنسين، وغيرها، وذلك بإشراكها في بلورة وتنفيذ برامج تهم التربية والتأطير القيمي داخل المدرسة وفي محيطها، وتوعية المتعلمين والمتعلمات بأهمية الانخراط البناء في منظومة القيم المدرسية.

- توظيف الفضاءات العمومية بمحيط المدرسة، والشبكات المعلوماتية، بشراكة وتعاون مع الجمعيات الثقافية والمدنية، لإنجاز برامج مكثفة لتحسيس المتعلمين(ات) من الأطفال والشباب وأسرهم بقضايا القيم. في هذا الصدد، يتعين العمل على توسيع فضاءات حركية المتعلمين(ات)، بمختلف المستويات الدراسية، بغاية الاكتشاف والتعرف أكثر على محيط المؤسسة التربوية، واكتساب الكفايات السوسيو - قيمية ذات الصلة بالمواطنة والتضامن، والرفع من مستوى الإحساس بالمسؤولية والواجب، وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمحيط ومؤسساته (المرافق العمومية والمؤسسات الاستشفائية والاجتماعية والثقافية (والرياضية والمركبات (الإصلاحية وغيرها).

- تنمية التعاون والعمل المشترك على المستوى الوطني بين المنظومة التربوية وبين المجالس والهيئات الوطنية المهتمة ، من قبيل المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وباقي مجالس الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية والتنمية البشرية، والمراصد ومعاهد البحث الوطنية المختصة والعاملة في التنمية البشرية والمواطنة، والسلوك المدني، إلخ، ومع الهيئات والمنظمات الدولية ، وخاصة اليونسكو، واليونيسف، والإيسيسكو، والألكسو، وغيرها، واستثمار أعمالها بخصوص إنجاح برامج ومشاريع التربية على القيم، والاستفادة من التجارب الناجحة، والمقاربات المستجدة. من شأن ذلك أن يقوي قدرات المنظومة التربوية فيما يتعلق بالتربية على القيم وغيرها,

38- المجال السادس: البحث العلمي والتربوي

يشكل البحث العلمي والتربوي رافعة للتنمية المجتمعية، ورافداً محورياً للتجديد والارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث. وقد أولت الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030، في الرافعة الرابعة عشرة، للبحث العلمي والتقني والابتكار مكانة حيوية كبرى في تحقيق تطور البلاد، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. كما دعت، في الرافعة العشرين، إلى ربط البحث العلمي بتحقيق أهداف تنمية الإمكان البشري، ولا سيما التمكين من التعلم الذاتي، والمبادرة، والابتكار وحرية الاختيار، والعمل الجماعي التشاركي، وترسيخ الكفايات المرتبطة بالقيم والمواطنة الفاعلة.

لذلك، يُعَد دور البحث العلمي والتربوي مثمراً في تشخيص واقع انتشار الظواهر السلبية المناقضة للقيم المستهدفة، وتحديد أسبابها وتحليل نتائجها، وكذا في تغذية وإنجاح كافة المشاريع المبتكرة في مجال التربية على القيم بالمدرسة المغربية، والاجتهاد في بلورة الأساليب والآليات الاستباقية والوقائية في مجالات التأطير والتكوين، أو التواصل والتحسيس، أو قياس الأثر والتقييم، أو الاستشراف والتوقع، إلخ

في هذا الإطار، وحرصاً على تعزيز دور البحث العلمي التربوي المغربي في تغذية التربية على القيم والارتقاء بها، على مستوى الجامعات والأكاديميات الجهوية والمراكز الجهوية للتكوين في المهن التربوية، يقترح المجلس ما يلي:

- دعم البحث التربوي في مجال القيم والتربية على القيم بهدف تطوير العدة التربوية والبيداغوجية والتكنولوجية للفاعلين(ات) التربويين(ات)، وبناء مصفوفات القيم وإدماجها في المناهج والبرامج التربوية، وإعداد مؤشرات التقييم، وغيرها، والمساهمة في تذليل الصعاب أمام الفاعلين الميدانيين لترجمتها إلى برامج عمل؛
- إدماج قضايا القيم والتربية عليها في المشاريع البحثية، داخل مراكز التكوين وفي الجامعات، والمشاريع المهنية الشخصية للمدرسين والمدرسات الجدد، وباقي الفاعلين(ات)، واستثمار نتائجها في تطوير برامج التكوين الأساس والمستمر لمختلف الفاعلين(ات) التربويين (ات)؛
- النهوض بوحدات التكوين والبحث في مجالات حقوق الإنسان بالجامعات وبكرسي اليونسكو وبمجموعات البحث ذات الصلة بموضوع القيم، وتعميم هذه التجارب على سائر الجامعات المغربية؛
- تجميع البحوث والدراسات والتقارير الوطنية حول موضوع القيم والتربية على القيم، وتوثيقها، وتعميمها على الجامعات والأكاديميات الجهوية وباقي الجهات المعنية، وتقديم التأطير والتوجيه والدعم اللازم في الموضوع للباحثين(ات) الجدد من الطلبة والمهنيين، وتمكين السياسات العمومية من نتائجها، بغية استثمارها في مختلف البرامج والتدابير الموجهة لتطوير منظومة التربية على القيم؛
- توسيع الشراكات والتعاون بين مراكز البحث الوطنية وبنياته ذات الصلة بالتنمية البشرية والبيئية والاستراتيجيات التربوية والاجتماعية، وبين المراكز المماثلة على الصعيد الدولي، للاستفادة من خطط البحث في الموضوع، واستثمار الخبرات الدولية الناجحة في مجال إدماج القيم في منظوماتها التربوية.

بهدف تعميم نتائج البحث العلمي والتربوي في مجال التربية على القيم، يتعين تكوين شبكة وطنية للباحثين في الموضوع، والاستعانة بخبراتهم، في معالجة قضايا القيم والتنشئة والتربية القيم، وتحسيس المتعلمين(ات) والطلبة بأهمية البحث في الموضوع، وتنظيم ورشات لتوجيههم وتدريبهم؛ فضلا عن تنظيم ندوات وملتقيات منتظمة لنشر نتائج البحوث والدراسات في مجال التربية على القيم، وتقاسم الخبرات والعبر والدروس المستخلصة من تلك التجارب، وتنظيم مسابقات وطنية وجهوية لحفز وتثمين البحوث الجيدة في الموضوع، ونشرها، وتعميم الاستفادة منها؛

اعتباراً لأهمية الأبعاد القيمية والأخلاقية، إلى جانب الأبعاد المعرفية والمنهجية والتقنية للبحث العلمي، وأثرها في جودته، يتعين بلورة منظومة قيمية داخلية للبحث العلمي:

- تجمع بين قيم الجودة والصرامة العلمية، والقيم ذات الصلة بأخلاقيات البحث العلمي، وقيم المسؤولية البيداغوجية وكذا المسؤولية الفردية والجماعية تجاه المجموعة العلمية والمجتمع ككل؛
- تشكل إطاراً مرجعياً لمجموع ممارسات البحث العلمي والتربوي بوجه عام، مع تضمينها حقوق وواجبات الباحث، والتزاماته المختلفة، وأخلاقيات البحث، ولاسيما ما يتعلق بقيم البحث العلمي والتأطير من أجل البحث.

أما مرتكزاتها، فينبغي أن تشمل: الحرية الفكرية والأكاديمية، والاستقامة والنزاهة، والوفاء لأهداف البحث العلمي ذات الصلة بخدمة الوطن وتنميته البشرية والمستدامة، والدقة وجودة الكفاءة العلمية والمنهجية، والاستقلالية والحياد والموضوعية، والشفافية والانفتاح، والإنصاف، والمسؤولية تجاه الأفراد والأطراف الشريكة والمجتمع.

39- المجال السابع: الفئات في وضعية إعاقة وفي وضعيات خاصة والفئات المعرضة أو الحاملة للهشاشة

اعتباراً لأن المدرسة، بالنسبة للرؤية الاستراتيجية 2015 -2030، تعد فاعلاً اجتماعياً وثقافياً وقيمياً، إلى جانب كونها فاعلاً في التمكن من اللغات والمعارف والكفايات، فإنها، بحكم المقاربة الوقائية والاستباقية، مدعوة للإسهام في رفع كافة أسباب

التهميش واللامساواة التي تخلق الهشاشة لدى الأطفال والشباب، والإحساس بعدم الاندماج التربوي والمجتمعي، والتي تؤثر على مواقفهم القيمية وتمثلاتهم.

لذا، يتعين تعزيز سياسات تعميم التمدرس والتكوين، وتحقيق الإنصاف والمساواة وضمان الحق في التربية لفائدة جميع المتعلمين(ات)، وضمنهم الفئات من ذوي الإعاقات أو في وضعيات خاصة والفئات المعرضة أو الحاملة للهشاشة [38]، وذلك في ارتباط بسياسات حماية الأطفال واليافعين(ات) من الاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال والابتزاز.

ونظراً لكون الهشاشة قد تشكل منبتاً لكل مشاعر الشعور بالتهميش وتولد القابلية لعدم الاندماج، وتقوي في غالب الأحيان النزوع إلى المواقف والسلوكات اللامدنية، كالكراهية والانحراف (تعاطي التدخين والمخدرات والإدمان)، والتنكر لقيم المحيط والمجتمع برمته (التطرف، العدوانية)، وغيرها من ظواهر التنشئة اللااجتماعية، فإنه يتعين بلورة خطط عمل تربوية إدماجية في مجال التربية على القيم، تستند إلى منظومة القيم المدرسية والمجتمعية، وفق مقاربات متنوعة ومناسبة لوضعياتها وحاجاتها، مع ربطها بتثمين قدرات الذات، وتقدير التعلمات، والثقة في المدرسة والمجتمع، والانخراط الإيجابي في التعلمات.

في هذا الإطار، يقترح المجلس ما يلي:

أ - تغيير الصورة السلبية والأفكار النمطية التي يتم بها وصم الأطفال ذوي الإعاقة، ومعاملتهم باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق على قدم المساواة مع أقرانهم، بما في ذلك الحق في التربية والتعليم والتأهيل؛

ب - بلورة استراتيجيات مواكبة وبديلة لإعادة إدماج جميع الأطفال والشباب المنقطعين(ات) أو المتخلفين(ات) عن الدراسة، أو في وضعيات خاصة أو صعبة، ووضعيات الهشاشة، ضمن برامج التعليم والتربية على القيم، وتكوين القدرات وتنمية الكفاءات البشرية، بموازاة مع العمل على إزالة الصور النمطية السلبية التي يتم ترويجها حول هذه الفئة من المتعلمين(ات) داخل المدرسة؛

ج - تثمين أكثر للبرامج الموجهة للتربية القيمية لمختلف الفئات من ذوي الإعاقات وذوي الحاجة إلى الدعم من المتعلمين(ات)، باعتبارهم إمكانات بشرية نافعة في التنمية المجتمعية، مع توجيه عناية خاصة للوسط القروي والمناطق النائية، وتثمين قدراتها بوصفها إمكاناً بشرياً للتنمية، وليس عبئاً على السياسات التربوية؛

د - إعداد برامج تأطيرية وتثقيفية، لفائدة أطفال وشباب مختلف هذه الفئات وأسرهم، لتمكينهم من الكفايات القيمية، وتحصينهم ضد سلوكات التشدد والتعصب والعنف والتطرف، وغيرها من أشكال الانحراف والسلوكات اللامدنية، ومحاربة كل الصور والتمثلات السلبية تجاههم سواء في الكتب المدرسية والوسائط التعليمية أو في الفضاءات التربوية والتعليمية والتكوينية المختلفة؛

هـ - بخصوص الأطفال والشباب المغاربة في المهجر، يتعين بلورة برامج عمل في إطار سياسة تربوية تكوينية لفائدتهم، تستثمر ثقافات وطنهم الأم في مجال القيم والثقافة، قصد تمكينهم من قيم مجتمعهم الأصلي، وصقل مواهبهم وقدراتهم ومهاراتهم المتعددة، وضمان إسهامهم في حوار الثقافات وتواصلها في بيئات المهجر.

كما يتعين تعزيز عمل التربية المدرسية على القيم بمهام الدعم النفسي - التربوي، والمساعدة الاجتماعية، والمواكبة في مجال الصحة النفسية وحسن التكيف، والاندماج في المسارات الدراسية والفضاءات المدرسية.

توصيات ختامية

40- إن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يجدد التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للتربية على القيم، في ارتباطها بالتمكن من اللغات والمعارف والكفايات، وعلى كونها أحد مداخل تأهيل الرأسمال البشري، والنهوض بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين. كما يشدد على ضرورة إيلاء هذه التربية كامل العناية، بالنظر للرهانات الكبرى المعقودة على تفعيلها على الوجه الأفضل، ولتداخل مجالات ومستويات هذا التفعيل، كما تم عرضها في مقترحات هذا التقرير. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

41- أولا: وضع برنامج عمل وطني وجهوي للتفعيل

يتعلق الأمر بضرورة المبادرة، في المدى القريب، بوضع برنامج عمل وطني وجهوي، وعلى صعيد كل مؤسسة للتربية والتكوين والبحث، يتضمن التدابير والإجراءات الكفيلة بتفعيل المقترحات والتوصيات المتضمّنة في هذا التقرير، وذلك بمختلف مستويات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي

وضماناً لتحقيق فعالية ونجاعة أكثر لهذه التدابير، يتعين العمل على إرساء البنيات والآليات الأساسية (التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية...)، التي سيتم اعتمادها في التفعيل، مع الإشراك الفعلي للفاعلين(ات) التربويين(ات) والاجتماعيين من مختلف المواقع والمسؤوليات، بما في ذلك آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، والمتعلمين(ات) والطلبة والمتدربين(ات) بمؤسسات التكوين، في إطار مقاربة تشاركية، الهدف منها:

- إتاحة سياق وأجواء مشجعة على تملك مختلف هؤلاء الفاعلين(ات) والمتعلمين(ات) لتوصيات ومقترحات ومضامين هذا التقرير حول التربية على القيم، وانخراطهم الإيجابي الفاعل في تفعيلها؛
- ملاءمة هذه المقترحات والتوصيات مع الظروف الموضوعية لكل مؤسسة للتربية والتكوين، ومع السياق الخاص بكل جهة؛
- الاجتهاد في ابتكار الأساليب المناسبة للتفعيل، بما يسهم بشكل ناجع في تحقيق الأهداف المتوخاة من التربية على القيم.

في الإطار ذاته، ينبغي استثمار أول فرصة سيتم فيها إجراء مراجعة للمناهج والبرامج، لإدماج مقترحات هذا التقرير حول التربية على القيم ضمن المناهج والبرامج المقبلة.

42- ثانيا: إعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم مؤطر للتدابير التربوية والشراكات

تفعيلاً لوظيفة المنظومة التربوية في التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم، على النحو الأمثل، واعتباراً لتكامل الجوانب الأخلاقية والقانونية والتنظيمية، يوصي المجلس بإعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم بمختلف أبعادها، وذلك في مراعاة لما يلي :

- نهج مقاربة تشاركية في عملية بلورة هذا الميثاق، في اتجاه جعله تعاقدا يتملكه الجميع ويضمن الالتزام بمقتضياته؛
- تضمين هذا الميثاق مصفوفة القيم المشتركة، وأهداف التربية على فضائلها وغاياتها، والحقوق والواجبات التربوية والاجتماعية للمتعلمين(ات) والفاعلين(ات) التربويين(ات)، والتزامات المدرسة وشركائها في التحسيس والتعبئة وتفعيل بنوده، وأدوار كل طرف منهم في إنجاح برامج وأنشطة التربية على القيم داخل المدرسة والجامعة ومؤسسات التكوين المهني، وغيرها من مؤسسات إعادة التربية والإدماج الاجتماعي؛
- الاحتكام إلى هذا الميثاق في ملاءمة المناهج والبرامج المدرسية والتكوينات الجامعية، وتأهيل أدوار الفاعلين(ات) التربويين(ات)، وفي إعداد مشروع المؤسسة، بما في ذلك بلورة نموذج التزام أخلاقي يكون مضمونه السلوك القيمي المتوخى من التلاميذ، ومن باقي الفاعلين(ات)التربويين(ات) والإداريين(ات) في المدرسة، وتطبيق قوانين الانضباط السلوكي، وفي التقييم المنتظم لأثر التربية على القيم في مختلف المؤسسات والممارسات التربوية والتعليمية؛

- سهر سلطات التربية والتكوين والبحث، بتعاون مع الشركاء كافة، من أسر وهيئات اجتماعية وجمعيات مهنية ومدنية، وفاعلين اجتماعيين ومؤسساتيين في مختلف المجالات ذات الصلة بالتربية على القيم، على تفعيل هذا الميثاق، وتحديد مسؤولية كل طرف معني في حسن الإعمال لمقتضياته.

43- ثالثا: إطار مرجعي عام لمنظومة القيم المستهدفة ومجالات التربية عليها

تتم بلورة إطار مرجعي لمنظومة القيم المدرسية، التي يتعين استهدافها في برامج وأنشطة التربية القيمية، في استناد إلى المرجعيات التعاقدية والتشريعية الأساسية للمجتمع المغربي، ولاسيما: الدستور، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بالحقوق المصرح بها للطفل والمرأة والإنسان بوجه عام.

يحدد هذا الإطار المرجعي نسق الحقوق والواجبات المتعلقة بالمتعلمين(ات) والفاعلين (ات) التربويين(ات)، ومجالات التربية على القيم، في كل من: القيم الدينية والوطنية؛ قيم المواطنة المحلية والعالمية؛ قيم المحافظة على البيئة وتنميتها المستدامة [39]؛ قيم المجال المدرسي كما هو مبين في الصفحتين التاليتين :

1 قيم الانتماء الديني والوطني

- الثوابت الدستورية للأمة المتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي؛
- التمسك بالهوية الاجتماعية والتاريخية للمجتمع، بشتى مكوناتها وروافدها، والاعتزاز بالانتماء له، والالتزام بمقتضيات العيش المشترك داخله؛
- التمكن من القدرة على المشاركة الإيجابية في الشأن الديمقراطي المحلي والوطني، وحماية مكتسباته ضد السلوكيات اللامدنية التي تضر بالعيش المشترك؛
- الالتزام بمقتضيات الحفاظ على البيئة والتنمية البشرية المستدامة، والتصرف وفق قيم التضامن الاجتماعي والمجالي، وبين الأجيال، والمشاركة الفعالة للمرأة والشباب في احترام الاختلاف وتثمين التنوع الثقافي واللغوي والبيئي داخل الوطن، والاجتهاد في المحافظة عليه؛
- تحمل الأمانة والالتزام بالأخلاقيات العامة وتكافؤ الفرص والنزاهة الفكرية والأخلاقية، والاستحقاق؛
- التشبع بالوسطية والتسامح والاعتدال، والتجاوب والتضامن، وحسن الجوار والسلام وقبول الاختلاف والتنوع؛
- التحلي بالثقة في الذات، والتمسك بروح الأمل والتفاؤل، والتوجه نحو المستقبل، من أجل بناء مجتمع وعالم أكثر أمناً واستقراراً، وإنصافاً وإنسانية.

2 قيم المواطنة المحلية

- التربية على القيم الكونية لحقوق الانسان لاستدماجها في المواقف والسلوكات وامتلاك القدرة على الدفاع عنها؛
- التشبع بثقافة الواجب تجاه الذات والأخر والمجتمع والعمل بها؛
- التمكن من قيم الديمقراطية والحرية، والمساواة، والعدالة والإنصاف، والقدرة على الفهم والمشاركة في الحياة السياسية العامة؛
- التربية على قيم المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية التمييزية والعنف ضد المرأة والفتاة؛
- نبذ العنف والكراهية والعنصرية؛
- المبادرة بمشاريع مواطِنة مختلفة (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، تربوية، إلخ)، والعمل على تنمية وتحصين الحياة الديمقراطية، والمساواة، وتنميتها وتطويرها؛
- التحلي بمبادئ وقيم المواطنة العالمية وحقوق الإنسان المختلفة، كما هي متعارف عليها عالمياً؛
- الانفتاح على العالم، واحترام التنوع الثقافي، والتحلي بالاعتدال والحوار، والتسامح والتعايش، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية، من منطلق الوعي بوحدة المصير، وحتمية العيش المشترك.

قيم المحافظة على البيئة وتنميتها المستدامة

- اكتساب الوعي البيئي وإحداث تغيير حقيقي للسلوكيات المتلائمة مع البيئة، انسجاماً مع السياسات التنموية، الهادفة إلى تعزيز طرق وأساليب مستدامة للعيش الكريم، قائمة على الحق في بيئة سليمة، وواجب حمايتها؛
- الالتزام باستدامة المحافظة على البيئة الطبيعية والإنسانية، والتصرف وفق مستلزمات التعاون والشراكة البناءة، والحفاظ على الفضاءات والبيئات العمومية والمشتركة، محلياً ووطنياً وعالمياً؛

ونظرا لما يعرفه عالم اليوم من تنوع كبير في الوسائط الإعلامية والمعلوماتية، ومن تغلغل للثقافة والتكنولوجيات الرقمية في حياة الأفراد اليومية، لا سيما الأطفال والشباب، وفي تواصلهم مع الغير وبنائهم للمواقف، فإن تأثيرها أضحى عميقاً جداً في تشكيل هويتهم الشخصية والاجتماعية، من خلال انتمائهم للعلاقات الشبكية والمواقع الاجتماعية وجماعات الأصدقاء والأندية الإلكترونية وغيرها. والحال أن المشهد الوسائطي والرقمي والافتراضي أصبح يشكل بالنسبة لهم جزءا من بيئتهم المعيشة وواقعهم وتمثلاتهم وإبداعاتهم. لذا، فإن التربية على قيم المحافظة على البيئة وتنميتها المستدامة ينبغي أن تشمل « البيئة الرقمية والافتراضية» إلى جانب البيئة الطبيعية والإنسانية، وذلك بغاية جعل هذه البيئة المركبة عامل تشكيل إيجابي لشخصية الأطفال والشباب، يؤمن انخراطهم الفعال في المواطنة المحلية والعالمية والرقمية، ويغذيهم بمنظومة القيم البناءة، وبمبادئ ومعارف وكفايات ووسائل تحصنها من السقوط ضحية سلوكيات ومواقف غير مدنية ولاأخلاقية، بل ومدمرة للبيئة بكل أبعادها.

قيم البيئة المدرسية

- الاعتزاز بالانتماء للمدرسة، والحفاظ على البيئة المدرسية والانخراط الفعال في تنميتها؛
- احترام الرفقاء في التعلم أو في العمل المهني، والتواصل الفعال معهم، وتقاسم الخبرة، والانضباط للعمل الجماعي؛
- الوفاء للرسالة التربوية والالتزام بالواجبات المدرسية واحترام المربين(ات) والمدرسين(ات) وباقي الفاعلين(ات)؛
- الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة؛
- التحلي بروح المسؤولية، والنزاهة والاستقامة؛
- الاستقلالية في التفكير والممارسة، وإعمال العقل والفكر النقدي؛
- تثمين العمل والاجتهاد والمثابرة، وتزكية الإنتاجية والمردودية؛
- الثقة بالنفس، والمبادرة والابتكار والإبداع، والتنافسية الإيجابية.

44- رابعا: تنويع المقاربات والأساليب في تفعيل المقترحات والتوصيات، مع مراعاة تكاملها

يقتضي تميز التربية على القيم بغنى وتعقد منظومة القيم وتشابك مكوناتها وروافدها تنويع المقاربات والأساليب، في إطار التكامل والانسجام، باعتباره أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف المتوخاة منها (معرفياً، ووجدانياً، وسلوكياً، واجتماعياً). في هذا الإطار، يقترح المجلس اعتماد ثلاث مقاربات.

أ- مقاربة **وقائية** تضع ضمن أهدافها رفع كل أنواع الأسباب والعوامل المؤدية إلى تبني سلوكات مخلة بالقيم داخل المدرسة، وذلك بتوفير بيئة تعليمية ملائمة لجودة التعلمات ومطابقة للمواثيق الدولية والكرامة، وجعل التربية والتعليم ,عامل تمكين من اللغات والمعارف والكفايات وارتقاء اجتماعي.

لهذا الغرض، يتعين استهداف التجسيد الفعلي، لمختلف القيم المتقاسمة داخل البيئة المدرسية والجامعية والتكوينية، ثقافة وسلوكاً، في إطار التوازن بين التمتع بالحقوق، والالتزام بالواجبات، وتثمين وتكريم كل الممارسات والمبادرات المسهمة في تنمية التربية على القيم وترسيخ ثقافة القدوة والاعتراف، والتصدي الحازم لكل السلوكات والظواهر المخلة بأهداف التربية على القيم، في فضاءات مؤسسات التربية والتكوين والبحث وفي محيطها.

ب- مقاربة **قائمة على التمييز الإيجابي** لفائدة الفئات من ذوي الإعاقة، وذوي الوضعيات الخاصة في الاكتساب المتقن للقيم المدرسية على نحو يناسب وضعياتهم، بما في ذلك فئات المتعلمين(ات) في الوسط القروي والأوساط المعرضة للهشاشة، المؤثرة على مواقفهم وسلوكاتهم وتمثلهم للقيم

ت- مقاربة **استشرافية** تستهدف التطوير الدائم للفضاءات والبنيات والعلاقات التربوية القائمة، إلى جانب النصوص التشريعية، والمناهج والبرامج، وتنمية المبادرة في مختلف مستويات وأطوار التربية والتكوين والبحث، من أجل تحسين جودة مختلف هذه الميادين.

في الإطار ذاته، وضماناً لجعل التربية على القيم تحقق أهدافها على مختلف المستويات، الوجدانية والمعرفية والسلوكية والاجتماعية، يتعين إرساء خطة مرجعية لتنشيط وتفعيل المشاريع التربوية والتكوينية المبرمجة في إطار التربية على القيم، تُوازن بين الأنشطة التفاعلية، والانخراط الميداني والاكتساب المعرفي والابتكار.

45- خامسا: تعزيز أدوار الرصد والتقييم المنتظم

اعتبارا لأهمية تضافر جهود اليقظة والتتبع، من الضروري اعتماد آليات للرصد والتقييم المنتظم لبرامج التربية على القيم، من خلال:

- إحياء تجربة مرصد القيم، وإحداث مراصد جهوية لتتبع ومراقبة الظواهر السلبية المخلة بالقيم في المؤسسات التربوية، والاجتهاد في فهم أسبابها، وتقديم الحلول الناجعة لها؛ وكذا تتبع بلورة المشاريع التربوية ذات الصلة، ومواكبة تنفيذها، وقياس آثارها المختلفة؛ على أن يتم تعزيزها بباحثين وخبراء التربية والصحة النفسية، والإدماج التربوي والاجتماعي.
- إدماج تقييم الأثر ومدى التمكن من الكفايات القيمية المختلفة المستهدفة، داخل البرامج التقييمية المؤسساتية التي تُنجَز، أو التي يمكن إعدادها مستقبلاً لتقييم أداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين. في هذا الصدد، يتعين اعتبار موقع التربية على القيم في مشروع المؤسسة، ونتائجه ذات الصلة باحترام مرافق المؤسسة والفاعلين التربويين بها، وتوفر الأمان التعليمي وانخفاض مؤشرات العنف المدرسي، وغيرها من المؤشرات السلبية والإيجابية، بمثابة معيار من معايير الجودة في تقييم المؤسسات التعليمية.
- اعتماد تقييم التربية على القيم، في مختلف مجالاتها، شبكة للمؤشرات، تستحضر المواقف والاتجاهات والانفعالات والمشاركة والسلوكات، والإنجازات والإبداعات، لا سيما المؤشرات ذات الصلة بالقيم الرئيسة المعتمدة في المنهاج وفي مشروع المؤسسة، وذلك في انسجام مع تكامل الأهداف المعرفية والمهارية والقيمية.

46- سادسا: من أجل إنجاح تفعيل توصيات التقرير

يوصي المجلس، الذي يعتبر مقترحاته وتوصياته حول التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي أحد مداخل الارتقاء بهذه المنظومة، بما يلي:

- توفير الإمكانات البشرية والمستلزمات المادية والتشريعية كافة، التي يتطلبها تفعيل مقترحات وتوصيات هذا التقرير؛
- فتح أوراش على مستوى المؤسسات التربوية لأجل الاطلاع على توجهات المجلس في الموضوع، وكذا لتدارس المشاكل والقضايا ذات الصلة بالتربية على القيم داخل المؤسسة، واقتراح التدابير الملائمة والناجعة الكفيلة بحلها؛
- الاستناد إلى كفاءات وخبراء في التربية على القيم بهدف بحث خلاصات هذه الأوراش، ومقترحاتها، واستثمارها في بلورة التدابير الإجرائية لتفعيلها على الوجه الأمثل؛
- التعبئة المستمرة للفاعلين(ات) التربويين(ات) داخل المدرسة وفي محيطها، من أجل إيلاء التربية على القيم أهمية قصوى في بناء مشروع المؤسسة، من مرحلة التخطيط إلى التقويم، سواء فيما يتعلق بالممارسات الصفية أم غير الصفية.

وفي إطار تفعيل التوصيات سالفة الذكر، يجدر التأكيد على أهمية استثمار هذا التقرير في :

- تأطير النقاش العمومي في الموضوع بناء على المعايير التي يتضمنها؛
- تحديد توجهات البحث العلمي التربوي ومؤسساته ومجالاته ذات الصلة بموضوع القيم والتربية على القيم؛
- توجيه الإطار التشريعي والقانوني والمؤسساتي المنظم للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- توجيه السياسات العمومية ذات الصلة بالتربية والتكوين، في تكاملها مع قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي، والتكوين المهني والتعليم العتيق؛
- استثمار التقرير في تنظيم لقاءات تواصلية وتحسيسية، وإنتاج برامج إعلامية بمختلف الوسائط السمعية والبصرية والإلكترونية، وتنظيم الندوات والملتقيات العلمية والتربوية الوطنية والدولية، من أجل تبادل التجارب والخبرات وتطوير العدة العلمية والتربوية في هذا المجال؛
- جعل هذا التقرير دائم التحيين والإغناء اللازمين عند الاقتضاء، بناء على نتائج التقييم المستمر وفي مواكبة مستمرة للمستجدات.

الإحالات

1- ضمن الرسالة الملكية الموجهة للمجلس الأعلى للتعليم في موضوع دور المدرسة في تنمية السلوك المدني.

2- Jean-Pierre Obin : Les valeurs et l›école ; consulté le 2016/11/7 in http://www.jpobin.com/pdf2003/9lesvaleursetlecole.pdf; p : 1

3- أكد الملتقى الوطني حول الحكامة التشاركية، المنظم من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (إفران، 2011)، ضرورة إدماج التربية على الثقافة المواطنة والحقوق والواجبات باعتبارها مجالا ذا أولوية في مختلف تدخلات برامج هذه المبادرة من أجل التنمية البشرية.

4- يمكن هنا الرجوع على الخصوص إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية (2010)، بعنوان: « الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية».

5- أنظر تقارير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية: 1995 (حول - التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين)، 2000 (حقوق الإنسان والتنمية)، 2002 (تعميق الديمقراطية في عالم مفتت)، 2010 (مسارات في التنمية البشرية)، 2011 (حول الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع). كذلك تقارير اليونسكو حول رصد التعليم للجميع: تقرير 2010 (حول التهميش وإنصاف المحرومين).

6- اعتبرت الرسالة الملكية الموجهة للمجلس الأعلى للتعليم في موضوع دور المدرسة في تنمية السلوك المدني، أن « النهوض بالسلوك المدني يعد مهمة تربوية مطروحة بإلحاح على المجتمعات المعاصرة» وأن « الاضطلاع بها يسائل بالدرجة الأولى المنظومات التربوية، ويجعل مسؤوليتها مركزية ودورها» راهنياً وحاسماً في هذا المضمار

7- نذكر على سبيل المثال: القانون الجنائي، وقانون المسطرة الجنائية، ومدونة الأسرة، وقانون الكفالة، وقانون الشغل، وغيرها من القوانين ذات الصلة بمنظومة القيم والحياة المجتمعية. أما الآليات فيكفي الإشارة هنا إلى إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

8- سجل التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم (ضمن أعمال تقرير الخمسينية)، اتجاهات مجتمعية إيجابية نحو تثمين التعدد الثقافي واللغوي، وإيجابية الموقف من مشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما خلص إلى جملة من القيم الجديدة الأكثر انتشاراً في آراء العينة المدروسة في البحث الوطني، على رأسها: الحوار في تربية الأبناء، واستقلالية الأبناء والزوجين، ،ومشاركة المرأة في السياسة، والمساواة بين الجنسين، والنشاط الجمعوي والتعدد الثقافي واللغوي، والهجرة (ص: 67).

9- أنظر على سبيل المثال إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان (2011)، والدراسة التي نشرتها اليونسكو تحت عنوان: « فعالية التعليم المدرسي والتربية من أجل الديمقراطية واللاعنف (تأليف كليف هاربير (1997).

10- في هذا السياق تندرج مجالات التدخل الاستراتيجي لليونسكو على امتداد الفترة ما بين 2014 - 2021، والمتعلقة بالتربية على التمية المستدامة، والتربية على المواطنة العالمية، والتي تستهدف تشجيع احترام الغير، وتنمية الإحساس بالانتماء المشترك في بُعده العالمي والكوكبي، وإعداد مواطنين فاعلين ومسؤولين في المواطنة العالمية.

11- يمكن الاطلاع في الموضوع على تقرير اليونسكو حول: الحروب المسلحة والتربية، 2011.

12- يمكن هنا الإشارة على سبيل المثال إلى التقارير الأخيرة لليونسكو التي جعلت التربية القيمية من أجل العيش المشترك والمواطنة العالمية والصالح الإنساني المشترك موضوعاً أساسيا، خصوصا: « إعادة التفكير في التربية: ،نحو صالح مشترك عالمي؟» (2015)؛ كذلك: « التعلم من أجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع» (2016).

13- تتحدد منطلقات الكتاب الأبيض واختياراته في مجال القيم وموقعها في العملية التربوية انطلاقاً من ترصيد القيم التي أعلنها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، كمرتكزات للنظام التربوي، وهي: قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية. كما أن التربية على القيم، إلى جانب تنمية وتطوير .الكفايات التربوية والتربية على الاختيار، مدخل بيداغوجي لمراجعة المناهج والبرامج.

14- تم اعتماد البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان في إطار عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الانسان، بناء على اتفاقية الشراكة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة حقوق الإنسان سنة 1994، والذي برمج تعميمه سنة 2001. وقد حددت هذه الاتفاقية الأهداف العامة لمنهاج التربية على حقوق الانسان في: «دعم نشر ثقافة حقوق الانسان عبر المناهج الدراسية، لجعل المتعلم قادرا على اكتساب المبادئ والمفاهيم التي تؤسس عليها حقوق الانسان، وعلى اتخاذ مواقف وسلوكات تعبر عن وعيه بحقوقه واحترامه لحقوق غيره والدفاع عنها». وقد خلف هذا البرنامج رصيدا هاما، ومكن المنظومة من إدماج بُعد التربية على حقوق الانسان الذي كان غائبا كلية. لكن سيرورة تفعيله واستثمار مكتسباته توقفت منذ لحظة انطلاقها

لا بد من الإشارة أيضا إلى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي (نونبر 2005)، بخصوص النهوض بحقوق الإنسان عبر التربية والتحسيس؛ وذلك من خلال الدعوة إلى وضع خطة وطنية متكاملة وطويلة الامد في هذا الشأن انطلاقا من المشاورات الوطنية الجارية حول مبادرة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في شأن الخطة الوطنية للتربية على حقوق الانسان والنهوض بها. وفي هذا الإطار تعتبر الهيئة من الاولويات في مجال النهوض بثقافة حقوق

- إدماج محاربة الأمية والتربية غير النظامية في البرنامج الوطني للتربية على حقوق الانسان؛
- تعميم تجربة أندية المواطنة على المؤسسات التعليمية ودعمها وضمان التنسيق فيما بينها؛
- استحضار مبادئ حقوق الانسان كخلفية مؤطرة لتأليف الكتب المدرسية؛
- النهوض بفعالية بوحدات التكوين والبحث في مجالات حقوق الانسان بالجامعات وبكرسي اليونسكو وبمجموعات البحث، وتعميم هذه التجارب على سائر الجامعات المغربية؛
- تسجيل التكوين والتكوين المستمر وبرامج التحسيس على حقوق الانسان في إطار خطة عمل تسعى إلى أن تخترق مبادئ حقوق الانسان والتربية عليها مختلف برامج وسياسات القطاعات المعنية بالنهوض بثقافة حقوق الانسان؛
- تنمية القدرات المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان وتنمية حرفية أطرها، واعتبارها شريكا لا محيد عنه عند وضع أية سياسة أو خطة عمل تسعى إلى النهوض بثقافة حقوق الانسان أو التربية عليها والحرص على ضمان استمرارية هذه الشراكة وفعاليتها؛
- تأصيل ثقافة حقوق الانسان في الثقافة الوطنية بكل روافدها، عبر إنجاز البحوث وتنظيم الندوات والإشراف على ندوات تكوينية وإصدار مجلات فكرية؛

تجديد الفكر الديني وإصلاح التعليم الديني وتوظيف وسائل الاعلام السمعية والبصرية والآداب والفنون في نشر ثقافة حقوق الانسان

15- تم إحداث التربية على المواطنة كمادة قائمة الذات في سياق تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي سياق الرهانات الجديدة في مجال حقوق الإنسان. وترتكز على قيم المواطنة الديمقراطية وحقوق الانسان. وقد شكل برنامج التربية على المواطنة نموذجا متطورا، بالنظر للمنهاج والكتاب المدرسي اللذين استندا إلى مقاربة الكفايات، سواء منها الكفايات العرضانية أو المرتبطة بخصوصيات المادة الدراسية الواحدة. كما استهدف المنهاج التكوين الفكري والمهاري والوجداني في نفس الآن، بمراعاة التدرج في المواضيع والأنشطة بما يتلاءم وخصوصيات المتعلمين والمتعلمات؛ ،مع اعتماد القيم الكونية الاساسية لحقوق الإنسان: الحق، الكرامة، الحرية المساواة، العدل التضامن، التسامح، الديمقراطية...

16- نشير بهذا الصدد إلى الدليل البيداغوجي حول إدماج مبادئ مدونة الأسرة في المناهج التربوية، الذي أعدته وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بتعاون مع اليونيسف (2004). وقد اقترح هذا الدليل مدخلين متكاملين للإدماج: مدخل المادة الدراسية، ومدخل تكامل المواد. كما راعى الدليل البعد التشريعي (القانوني والفقهي) والحقوقي، والبعد القيمي والاجتماعي في نفس الآن. أما الأوليات البيداغوجية التي اعتمدها الدليل في الإدماج، فقد حصرها في: التحسيس بمكونات الحياة الاجتماعية للمتعلم، وبحركيتها؛ التعريف بأهم المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها مدونة الأسرة؛ التعرف على لحات التحول في المجتمع وإدراك آلياتها؛ بناء أدوات ومفاهيم للتحليل والفهم تمكن المتعلم من مقاربة واقعه؛ التفاعل مع المحيط من خلال بناء المواقف والتصورات واتخاذ مبادرات ذات بعد مواطني.

17- الرسالة الملكية منشورة ضمن وثيقة رأي المجلس الأعلى للتعليم في «موضوع « دور المدرسة في تنمية السلوك المدني.

18- سبق لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (قطاع التربية الوطنية) أن أعدت دراسة حول العنف في المدرسة (2005)، وكذا استراتيجية مندمجة للوقاية والحد من العنف تجاه أطفال المدارس . .(2007) بتعاون مع اليونيسف وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في الاتجاه ذاته، ركز قطاع التعليم المدرسي في تدابيره الإصلاحية المستقبلية على تعليم وتكوين منصف ذي جودة مرتكز على القيم والمبادئ العليا للوطن، والمساهمة الفاعلة في بناء الرأسمال البشري، والانفتاح على المبادئ الكونية.

19- لعل أهم تشخيص لذلك، ما قدمه الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة - الملك والشعب (غشت 2012)، إذ جاء فيه: « كما يجب أن تهدف [المنظومة التربوية] إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم، واستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتنمية شخصيتهم للنهوض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (...) ينبغي إعادة النظر في مقاربتنا، وفي الطرق المتبعة في المدرسة للانتقال من منطق تربوي يرتكز على المدرس وأدائه، مقتصرا على تلقين المعارف للمتعلمين، إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم في الإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف. إن الأمر لا يتعلق إذن، في سياق الإصلاح المنشود، بتغيير البرامج، أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما المطلوب هو التغيير الذي يمس نسق التكوين وأهدافه. وذلك بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة؛ فضلا عن تحويل المدرسة من فضاء يعتمد المنطق القائم أساسا على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء, .للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل» في السياق ذاته، نحيل على دراسة المجلس الأعلى للتعليم في موضوع « تقويم أثر برامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة بوزارة التربية الوطنية»، يناير 2008 (بالفرنسية)، والتي أكدت على اعتماد المناهج القائمة على مقاربات بيداغوجية تقليدية « متجاوزة وغير متلائمة مع التوجهات الجديدة للتربية القائمة على تنمية القدرات العملية وقدرات (بناء الذات) (ص: 24؛ كذلك (ص 50).

20- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2011)، ص. 70 - 71. للإشارة، فإن التقرير يربط مساءلة المدرسة المغربية بإشكالية أعم أهم عناصرها: الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب، وجعل التربية والتكوين إحدى الرافعات الأساسية للتنمية بمختلف أبعادها: الاقتصادية (ربط التكوين بالتشغيل)، والاجتماعية (العدالة الاجتماعية، الارتقاء الاجتماعي، التماسك الاجتماعي)، والثقافية (ربط السياسة الثقافية والسياسة التربوية)، والسياسية المشاركة (السياسية والمواطنة الفاعلة) والبيئية (التربية البيئية).

21- انتهت الدراسة التي أعدها المجلس الأعلى للتعليم في موضوع « تقويم أثر برامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة بوزارة التربية الوطنية»، يناير 2008 (بالفرنسية)، إلى تأكيد عدم انسجام المنظومة القيمية المدرسية حول الحقوق والواجبات والمواطنة، داخل المؤسسات المدرسية، بفعل تجاور مرجعيات غير متجانسة، وتبدو متساكنة أحيانا؛ ص: 48. وانتهت الدراسة إلى أن عدم الانسجام هذا يؤثر على تأويل الفاعلين(ات) التربويين(ات) لها في ممارساتهم، مما ينتهي بها إلى طرق مختلفة في الفهم والتبليغ والتعليم (ص: 58 - 59).

الملاحظة ذاتها تقريبا سجلتها أمينة المريني في مقالة نشرتها بعنوان: «المدرسة وتنمية الحس المدني ضمن أعمال الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم حول « المدرسة والسلوك المدني» 2007 (ص: 48 - 49)

22- أنظر رأي المجلس الأعلى للتعليم حول « دور المدرسة في تنمية السلوك المدني». أنظر أيضا: مقالة عبد القادر الزاكي (بالفرنسية) بعنوان: تنمية السلوك المدني داخل الفضاء المدرسي؛ منشور ضمن أعمال الندوة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني» (2007)، الرباط، ص: 19 - 20

23- جاء في دراسة المجلس الأعلى للتعليم في موضوع « تقويم أثر برامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة بوزارة التربية الوطنية»، يناير 2008 (بالفرنسية) ما يلي: « إن غياب أي خيار بديل لتدبير العنف يجعل المدرسين والإدارة يواجهون صعوبات كبرى في تدبير الفراغ المتولد عن منع العقاب الجسدي. علاوة على عدم تكوينهم لتدبير هذه الوضعية الجديدة التي كانت تُعالج قبلا بالنزعة التسلطية والعنف الجسدي. من هنا، تنامي أشكال جديدة لردود الأفعال من قبيل استعمال التنقيط أو اللامبالاة أو المجاملة أو العنف اللفظي أو الاستقالة البيداغوجية. كل الفاعلين التربويين يؤكدون استمرار، بل تنامي العنف اللفظي بين الجنسين، يُجليه لتحرش بالفتيات اللواتي يتحملن عبء سيطرة الذكور والنزعة الرجولية (ص 63).

ينبغي في هذا السياق الإشارة أيضا إلى الاستراتيجية المندمجة للوقاية والحد من العنف تجاه أطفال المدارس (2007)، وكذا إلى الدراسة حول العنف في المدرسة (2005)؛ وقد أشرفت على إنجازهما وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (قطاع التربية الوطنية)، بتعاون مع اليونيسف وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما عن أهم النتائج التي أفرزتها هذه الاستراتيجية والدراسة، فيمكن تلخيصها فيما يلي :

- ان اللجوء إلى العنف شيء مألوف في المدارس، علما أن مفهوم العنف كما يتمثله أطفال العينة المدروسة يحيل على الخشونة البدنية، والعنف اللفظي، والعنف النفسي، وفكرة الظلم، والشعور بالحقد؛

- يتم اللجوء إلى العنف في حالة الواجبات المدرسية غير المنجزة، والتأخير، والغياب، والثرثرة، والصعوبات الشخصية للمدرسين، علاوة على عدم فهم الدروس وصعوبات استظهارها؛
- إن الحالات التي لا يلجأ فيها المدرسون ولمدراء إلى العنف ترتبط بالمحاباة بسبب الوضعية الأسرية (أغنياء/فقراء؛ أبناء المدرسين أو ممثلي السلطة)، أو بسبب النتائج المدرسية (نباهة التلميذ)، أو بسبب تلقي بعض التلاميذ دروسا خاصة لدى المدرسين؛

انتهت الدراسة أيضا إي أن النتائج المباشرة للعنف تظهر في الشعور بالظلم والخوف والحقد والإهانة، والشعور بالنقص والعدائية والرغبة في الانتقام؛ علاوة على كراهية المدرسة وفقدان الدافع إلى التعلم

أما تشخيص المدرسين المستجوبين في إطار العينة المدروسة للعنف وأسبابه داخل المدرسة، فقد انتهى إلى أن أسباب العنف واستعمال العقوبات ترجع لعدم الانضباط والشجار بين التلاميذ، والواجبات غير المنجزة، والفصول المكتظة، وتخريب فضاءات المدرسة، وعدم القيام بالواجبات المدرسية، والقيام بأفعال السرقة أو أفعال مخلة بالأخلاق كالاعتداء الجنسي بين التلاميذ... وأكدت غالبية المستجوبين أن العنف والعقوبات تساعد على تكريس جو الانضباط للمدرسة وإنجاز الواجبات.

وقد تبلورت الاستراتيجية المندمجة للوقاية والحد من العنف تجاه أطفال المدارس على أساس ستة محاور كبرى هي :

1 - تقوية القدرات المؤسساتية للمؤسسات المدرسية؛

2 - تعزيز قدرات وكفايات الفاعلين(ات) التربويين(ات) داخل هذه المؤسسات والمتدخلين فيها؛

3 - تحسين وتطوير رصد ضحايا العنف المدرسي ومساعدتهم ومصاحبتهم؛

4 - استكشاف العنف داخل البيئة المدرسية وفي محيطها القريب؛

5 - نشر ثقافة اللاعنف واحترام حقوق الطفل؛

6 - إقامة نظام معلوماتي للتتبع والتقييم الوظيفي لظواهر العنف بالمدرسة.

للتوسع أنظر :

- العنف في المدرسة (إنجاز: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛ بتعاون مع اليونيسف، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (دراسة)؛ 2005.
- Stratégie intégrée de prévention et de lutte contre la violence à l'égard des enfants scolarisés. 2007

ارتباطا بنفس الموضوع، فقد أصدرت وزارة التربية الوطنية تقريراً عن حالات العنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها (2013)، وسجلت وزارة التربية 203 حالة عنف داخل، وفي محيط المؤسسات التعليمية، خلال الفترة الممتدة بين فاتح شتنبر 2012 و30 يونيو 2013، استناداً إلى معطيات الصحافة الوطنية، مؤكدة فيه أنها سجلت ١١٩ حالة عنف جسدي، و35 حالة اغتصاب، و31 تحرشا جنسيا،و 18 عنفا لفظيا. واعتبرت الوزارة أن العنف المسجل داخل المدرسة مرتبط بأطراف منتمية أصلا إلى هذا الفضاء، فيما الحالات التي تقع في المحيط الخارجي تأتي من فئات دخيلة مختلفة غير قابلة للتصنيف من حيث العمر ولا من حيث المستوى الثقافي، ولا من حيث المستوى الاجتماعي، وهي ترتاد هذا الفضاء عموما، بناء على نوعية نوازعها الانحرافية التي تتراوح بين إدمان وتجارة المخدرات واستغلال التلاميذ في ترويج العقاقير المهلوسة والسرقة والسلب بالقوة والتحرش الجنسي. وجاء في التقرير ذاته أن الوزارة سجلت، من خلال متابعة الجرائد، 156 حالة عنف في المجال الحضري و 47 في المجال القروي.

لا بد من الإشارة أيضا إلى أن قضايا العنف المدرسي تحظى باهتمام اليونسكو التي صنفت العنف السائد في الوسط المدرسي إلى أربعة أنواع، هي: العقوبة البدنية والنفسية؛ التسلط (من جانب الزملاء الآخرين)؛ العنف الجنسي والمستند إلى نوع الجنس؛ العنف الخارجي: عنف العصابات والنزاعات والأسلحة والمشاجرات (أنظر تقرير اليونسكو حول: « وقف العنف في المدارس، دليل المعلم» (2009).

24- جاء في دراسة المجلس الأعلى للتعليم في موضوع « تقويم أثر برامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة بوزارة التربية الوطنية»، يناير 2008 (بالفرنسية) ما يلي: « يعترض 68 من التلاميذ على كل شكل من أشكال التطرف والإرهاب، ويطالبون بالتسامح واحترام رأي الآخر. ومع ذلك، تظل العلاقة بين المدرس والتلميذ صراعية دون أي تحسن بالنسبة لـ 38 من التلاميذ والمدرسين المستجوَبين. وهم يفسرون غياب التغيير هذا بهيمنة الممارسات التقليدية حيث يشغل المدرس مركز الفعل التربوي، ويكرس بالتالي سلبية التلميذ. هذا الأخير يرفض أولاً نظام التقويم القائم [في رأيه] على الحفظ (حفظ المعارف) على حساب القدرات العملية وقدرات بناء الذات»؛ ص: 62. أنظر أيضا: رأي المجلس الأعلى للتعليم حول « دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» (2007). الملاحظة ذاتها عبر عنها الباحث العربي الوافي في مقالته التي ساهم بها في أعمال الندوة الوطنية حول « المدرسة والسلوك المدني « المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم (2007)، والتي تحمل عنوان: « المدرسة كفضاء للتربية المدنية» (ص: 53)

25- أنظر: دليل الحياة المدرسية (2008) لوزارة التربية الوطنية؛ وكذا: الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة (2011).

26- جاء في تقرير الخمسينية (الصيغة الرقمية): « ومن ناحية أخرى، كشفت محدودية الفعالية الاجتماعية للمدرسة العمومية عن ضعف تمكنها من ترسيخ قيم المواطنة والانفتاح والرقي وحرية الفكر والتحصيل والفكر النقدي. ولا يرجع ذلك فقط إلى كون البرامج والمناهج ظلت، لفترة طويلة، دون تحيين، بل يعود أيضا إلى ميول تطرفية استحوذت على شريحة مهمة من المدرسين»؛ ص: 108

27- سجل التقرير أن أعلى نسبة للتسجيل في اللوائح الانتخابية تسجل عند الأميين (86 ٪ من أفراد العينة المستجوبة)، وأدنى نسبة تسجل عند المتعلمين والجامعيين (76 ٪). ويرتفع الفرق حينما يهم الأمر التصويت (على التوالي: 75 ٪ و 58 ٪)؛ ص 64

28- المرجع السابق نفسه

29- Rapport de l'enquête nationale sur le lien social au Maroc (Mars 2012)

30- أنظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول « المساواة بين النساء والرجال، الجانب الاجتماعي (حصيلة وتوصيات)» (2016)، ص: 47 - 52 للإشارة، فقد سجل التقرير وجود فوارق بين الفتيان والفتيات بدءا من 12 سنة كما أن معدل الهدر المدرسي يبقى مرتفعاً في صفوف الفتيات ومثيرا للقلق سواء من حيث الانقطاع أو الخروج المبكر من الدراسة.

31- الخلاصة التركيبية للتقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للتنمية البشرية (2011، ص: 11)

32- في هذا الإطار، يسجل التقرير الحاجة « إلى نهج شمولي في التربية والتعليم يتغلب على التقسيمات التقليدية بين الجوانب المعرفية والانفعالية والأخلاقية. وقد أصبح من المعترف به بصورة متزايدة أن التغلب على التقسيم بين الجانب المعرفي وسائر أشكال التعلم شيء أساسي في التربية والتعليم. ويصدق هذا القول حتى عند الذين يركزون الاهتمام على قياس إنجاز التعلم في إطار التعليم النظامي. وفي الآونة الأخيرة، اقتُرحت أطر تقييم أكثر شمولاً، تتجاوز المجالات التقليدية للتعلم الأكاديمي، وتشمل، على سبيل المثال، التعلم الاجتماعي والانفعالي أو الثقافة والفنون. وإنما تدل هذه المحاولات على الحاجة المعترف بها إلى تجاوز التعلم الأكاديمي التقليدي، على الرغم من التحفظات الجدية على إمكان التعبير بواسطة القياس عن أشكال هذا التعلم الهام الانفعالي والاجتماعي والأخلاقي (Ethique) .(وخصوصا على المستوى العالمي» (ص: 39)

33- يركز التقرير الأممي على الشعور بالمصير المشترك مع البيئات المحلية والوطنية، الاجتماعية والثقافية والسياسية، ومع شعوب العالم؛ وإدراك التحديات التي يطرحها نمو الجماعات، من خلال التكافل بين أنماط التغير الاجتماعي والثقافي والبيئي محليا وعالما؛ تعزيز أشكال الانخراط في العمل المدني والاجتماعي، من موقع المسؤولية تجاه الجماعات والأقليات، محليا وطنيا وعالميا.

34- رحمة بورقية: « الحس المدني والقيم والتربية»؛ ضمن أعمال ندوة المجلس الأعلى للتعليم حول « المدرسة والسلوك المدني»؛ ص: 41 - 42.

35- يمكن الاستئناس في ذلك بجملة من المؤشرات، من قبيل: استناد المصفوفة إلى القيم المتقاسمة في المجتمع المغربي؛ ومراعاتها للتداخل مع المعارف واللغات والكفايات؛ وشموليتها للأبعاد المختلفة للقيم (الفردية والمجتمعية؛ العقلية والوجدانية والسلوكية؛ الدينية والحقوقية السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، إلخ)؛ ملاءمة التربية عليها والتكوين فيها مع خصوصيات الأسلاك والأطوار التعليمية...

36- يمكن هنا على سبيل الاستئناس، الاستفادة من دليل الأندية الخاص بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان (2015) بعنوان: « التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات».

37- يمكن بهذا الصدد إعداد وثائق ودلائل وموارد مرجعية متنوعة (قانونية وسياسية وفلسفية، وتربوية، إلخ)، توجّه لتكوين وتأطير المدرسين(ات)، وتمكينهم من مختلف المفاهيم والمقاربات واستراتيجيات الإدماج التربوي، التي يتم اعتمادها في تدبير التربية على القيم، وتكييفها مع وضع وظروف الفاعلين(ات)، وحاجات المتعلمين(ات)، والوسط الذي يتواجدون فيه؛ علاوة على تأسيس برامج التكوين الأساس والمستمر على دراسة وتحليل الحالات الميدانية، وتدارسها، والتفكير في الحلول الناجعة لها، مع تنويع وسائل وقنوات هذا التكوين (المنشورات، الحوامل الإلكترونية، الندوات والموائد، المحاضرات، التباري حول المشاريع التربوية في الموضوع...)، والتمرس على بناء مشروع المؤسسة في التربية على القيم، وتدبير تنفيذه، وتتبعه، وتقييم آثاره

38- يندرج داخل هذه الفئات: أطفال المجال القروي والمناطق النائية وصعبة الولوج والوسط شبه الحضري، والأطفال المهددون بالعودة إلى اللاتمدرس (الانقطاع والتكرار والرسوب)، أو الذين سقطوا ضحية التسرب والانقطاع وتمت إعادتهم للمدرسة في ظروف صعبة، مع تفاوت درجة الصعوبة (أطفال التربية غير النظامية أو الدامجة)، والأحداث الجانحون الذين يتلقون تربية وتعليم خاصين في مراكز مختصة تحت الرعاية القضائية والاجتماعية، وأطفال الجاليات المغربية الملتحقين بالمدرسة المغربية، أو أطفال العائدين إلى أرض الوطن بالصحراء المغربية، والأطفال في وضعيات صعبة جداً (أطفال الطلاق، أطفال متخلى عنهم، أيتام شديدو العوز، أطفال وطفلات في وضعيات العمل)، وأطفال الرحل، والشباب في وضعية سجنية، إلخ.

يستوحي المجلس هنا المبادئ والتوجهات العام للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2015 - 2020) خصوصا اعتبارها تنمية العنصر البشري والتماسك الاجتماعي إحدى الدعامات الأربع الأساسية للتنمية، إلى جانب تقوية التنافسية الاقتصادية، والمقاربة النسقية للإشكاليات البيئية، وتأمين تنمية مناسبة للخصوصيات الثقافية للإشارة، فقد وضعت هذه الاستراتيجية جملة من التحديات التي عليها رفعها، من بينها فيما يتعلق بالتربية والتكوين: تعزيز ثقافة التنمية المستدامة وتثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي، من خلال:

- تقوية المواطنة البيئية من خلال المناهج والبرامج الدراسية، والتحسيس والتواصل؛
- ملاءمة مضامين التكوينات مع مستلزمات الأهداف المستقبلية للتنمية المستدامة، خصوصا في مجال المهن الخضراء، أي المرتبطة بالمجال البيئي والمحافظة عيه؛
- تعزيز البحث العلمي والبحث التطبيقي ومن أجل التطوير والابتكار لدوره في التوعية والتحسيس برهانات وشروط التنمية المستدامة، والمساهمة في ابتكار الوسائل والحلول للمشاكل البيئية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛
- إدماج أكثر فعالية لقضايا التنمية المستدامة في برامج التعليم بمختلف أطوار التربية والتكوين، مع التنسيق فيما بينها؛
- تطوير برامج تربوية لفائدة التنمية المستدامة، موجهة للأطفال والشباب بمختلف الفضاءات (المدرسة، دور الشباب، فضاءات الترفيه والتخييم
- إنتاج أنشطة وحوامل بيداغوجية ملائمة والتربية عل التنمية المستدام لفائدة الأطفال والشباب.
- إدماج قضايا التنمية المستدامة في تكوين المدرسين ومنشطي برامج التربية على التنمية البيئية.
- إدماج الثقافة باعتبارها عامل جاذبية وإشعاع وهوية محلية وبناء مجتمع، مواطن قائم على العيش المشترك، ورافعة للتغيير نحو تحقيق مجتمع مستدام في المشاريع التربوية ذات الصلة.

تقارير وآراء مؤسساتية وطنية

- رأي المجلس الأعلى للتعليم حول «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» (2007).
- تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008) حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها (الجزء الرابع حول هيئة ومهنة التدريس.
- التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم (ضمن أعمال تقرير الخمسينية).
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2011).
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول « المساواة بين النساء والرجال، الجانب الاجتماعي (حصيلة وتوصيات)» (2016).
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان: « التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات» (2015)؛ دليل الأندية الخاص بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.
- التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة (2005)، الكتاب الرابع (الفصل الثالث، خصوصا توصيات المجال 9 المتعلق بالنهوض بحقوق (الانسان عبر التربية والتحسيس).
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط مستقبلية مغرب 2030.
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015 - 2020
- تقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية حول البحث الوطني في موضوع الرابط الاجتماعي بالفرنسية، (2012).
- الخلاصة التركيبية للتقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للتنمية البشرية، 2011.
- العنف في المدرسة؛ دراسة من إنجاز: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بتعاون مع اليونيسف، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ 2005.
- STRATÉGIE INTÉGRÉE DE PRÉVENTION ET DE LUTTE CONTRE LA VIOLENCE À L'ÉGARD DES ENFANTS SCOLARISÉS ÉTUDE RÉALISÉE PAR : MINISTÈRE DE L'EDUCATION NATIONALE, DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR, DE LA FORMATION DES CADRES TR DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE, EN COLLABORATION AVEC L'UNICEF ET LE FONDS POUR LA RÉALISATION DES OMD. 2007.
- تقرير وزارة التربية الوطنية النهائي حول مؤشرات العنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها (2013)؛
- دليل الحياة المدرسية (2008) لوزارة التربية الوطنية؛
- الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة (2011).

تقارير مؤسساتية أممية

- تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية: 1995 (التنمية البشرية والمساواة بين (الجنسين).
- تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية (للألفية 2000 حقوق الإنسان والتنمية).
- تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية (للألفية 2002 (تعميق الديمقراطية في عالم مفتت).
- تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية 2010 (مسارات في التنمية البشرية)؛
- إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في (ميدان حقوق الإنسان (2011).
- تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية 2011 (الاستدامة والإنصاف: مستقبل (أفضل للجميع).
- تقرير اليونسكو 2009: وقف العنف في المدارس، دليل المعلم.
- تقرير اليونسكو 2010: رصد التعليم للجميع (التهميش وإنصاف المحرومين (2011).
- تقرير اليونسكو 2011: الحروب المسلحة والتربية.
- تقرير اليونسكو 2015: إعادة التفكير في التربية: نحو صالح مشترك عالمي؟
- تقرير اليونسكو 2016: التعلم من أجل الناس والكوكب، بناء مستقبل مستدام للجميع.

دراسات وندوات

- دراسة المجلس الأعلى للتعليم حول « تقييم أثر برامج وزارة التربية الوطنية المتعلقة بالتربية على حقوق الإنسان والمواطنة» بالفرنسية (2008).
- أشغال الندوة الوطنية التي نظمها حول المدرسة والسلوك المدني (2007).
- كليف هاربير: فعالية التعليم المدرسي والتربية من أجل الديمقراطية واللاعنف؛ دراسة نشرتها اليونسكو (1997).
- رحمة بورقية: « الحس المدني والقيم والتربية» ؛ ضمن أعمال ندوة المجلس الأعلى للتعليم حول المدرسة والسلوك المدني.
- أمينة المريني: «المدرسة وتنمية الحس المدني» ضمن أعمال الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم حول» المدرسة والسلوك (المدني» (2007).
- الحسين سحبان: « التجربة المغربية في مجال التربية على المواطنة والسلوك المدني»؛ منشور ضمن أعمال الندوة الوطنية حول « المدرسة والسلوك المدني» (2007).
- العربي الوافي: « المدرسة كفضاء للتربية المدنية»؛ ضمن أعمال الندوة الوطنية حول « المدرسة والسلوك المدني « المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم (2007).
- عبد القادر الزاكي (بالفرنسية): « تنمية السلوك المدني داخل الفضاء المدرسي»؛ منشور ضمن أعمال الندوة الوطنية حول « المدرسة والسلوك المدني» (2007).
- Jean-Pierre Obin : Les valeurs et l école : /http://www.jpobin.com

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع أليليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle Avenue AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP6335, Rabat - instituts

Tél : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12